السلام Aştî

صحيفة سياسية ثقافية اجتماعية منوعة تصدر عن
حزب السلام الديمقراطي الكردستاني

العدد(109) تشرين الأول 2025

partiya.asti

selamdemocratic@gmail.com

www.selamdemocratic.com

2 لماذا الفيدرالية هي الحل في سوريا؟
محسن عوض الله

4 سلطة دمشق ومنهجية "الخارج أولاً"!
د. طارق حمو

6 الوجود بين الخير والشر: تأملات فلسفية في معنى الألم الإنساني
ثابت عبد الصمد

افتتاحية العدد

دمشق..
حين تعترف بالخارج وتنكر الداخل

أعلنت وزارةُ الخارجيةِ في الحكومةِ السوريةِ الانتقاليةِ اعترافها الرسميّ بجمهوريةِ كوسوفو كـ "دولةٍ مستقلةٍ وذاتِ سيادة"، عقب اجتماعٍ ثلاثيٍّ في الرياض ضمّ سوريا والسعودية وكوسوفو.. هذا التطور أثارَ تساؤلاتٍ واسعةً حول دلالاتِه السياسيةِ ودوافعِ دمشق، خاصةً أنه يأتي بعدَ سنواتٍ من الرفض السوريٍّ للاعترافِ بكوسوفو انسجاماً مع الموقفِ الروسيٍّ الداعم لصربيا.

هذا الاعتراف يحملُ دلالاتٍ عدةٍ على المستويين الإقليميٍّ والدوليٍّ، فمن جهة، يعكسُ رغبةَ دمشق في إعادةِ التموضع والانفتاح على العالم العربيٍّ والدوليٍّ بعد سنواتٍ مَن العزلةِ التي فرضتها الحربُ والعقوبات، كما أن انعقادَه في الرياض يشيرُ إلى دورٍ سعوديٍّ متزايدٍ في إعادةِ دمجِ سوريا في محيطِها العربيٍّ، وإبرازها كدولةٍ تسعى للانخراطِ في قضايا دوليةٍ تُظهرها بمظهرِ الدولةِ "المسؤولة"، ومن جهةٍ أخرى، تبدو الخطوةُ رسالةً إلى موسكو بأن دمشق قادرةٌ على اتخاذِ قراراتٍ مستقلةٍ عندما تقتضي مصالحُها ذلك، خصوصاً أن روسيا ما زالت تعتبرُ كوسوفو جزءاً من صربيا وترفضُ الاعترافَ بها.

الاعترافُ بكوسوفو يمكنُ قراءتُه أيضاً كتحركٍ دبلوماسيٍّ يهدفُ إلى تحسينِ صورةِ دمشق الخارجية أمام الغرب، ومحاولة جذبِ سياسيٍّ واقتصاديٍّ من دولٍ أوروبيةٍ وإسلاميةٍ مؤيدةٍ لاستقلالِ كوسوفو، وبعبارةٍ أخرى، تحاول دمشقُ الإيحاءَ بأنها عادت لاعباً إقليمياً منفتحاً على الحوار، بعدما ظلت سنواتٍ أسيرةً لمحورٍ واحد.

يُضافُ إلى ذلك، أنه من غيرِ المستبعد أن تكونَ تركيا قد أثّرت بشكلٍ غيرِ مباشرٍ في القرار في دمشق، فتركيا كانت من أوائلِ الدولِ التي اعترفت بكوسوفو وتعتبرُ استقلالَها نموذجاً لدولةٍ مسلمةٍ ناجحةٍ في أوروبا، وقد تكونُ رأت في اعترافِ دمشق خطوةً إيجابيةً ضمن مسارِ التقاربِ المتدرجِ بين البلدين.

لكن التناقضَ الأبرزَ في هذا الاعتراف يتمثلُ في المبررِ الذي ساقتهُ دمشق، إذ قالت إنّ القرار يأتي "انطلاقاً من إيمانها بحقِّ الشعوبِ في تقريرِ مصيرها"..

هذا الخطابُ يبدو متناقضاً مع الممارساتِ الداخلية، حيث ترفضُ الحكومةُ الاعترافَ بحقوقِ مكوناتٍ رئيسيةٍ داخلَ البلاد، وعلى رأسِها الشعبُ الكرديُّ الذي يطالب منذ سنواتٍ بحقوقٍ مشروعة، فكيف يمكنُ لحكومةٍ تتحدث عن "حقِّ الشعوب" في الخارج أن تتجاهله في الداخل، وتعتبرُ أي حديثٍ عن "اللامركزيةِ" أو "الحكم الذاتيِّ" تهديداً لوحدتِها الوطنيةِ؟!.

هذا التناقضُ يعكسُ ازدواجيةَ الخطاب لدى حكومةِ دمشق التي توظّفُ مبادئَ مثل "حقِّ تقريرِ المصير" حين تخدمُ أهدافَها، وتتجاهلُها حين تمسُّ قضايا داخلية حساسة، ما يجعلُ الأمر أقربَ إلى مناورةٍ سياسيةٍ منه إلى موقفٍ مبدئيّ.. والسؤالُ الذي يطرحُ نفسهُ هنا هو: أليس من الأولى أن تعترفَ دمشقُ بحقوقِ الشعوبِ والمكوناتِ داخلَ سوريا قبلَ أن تتحدثَ عن حقوقِ الشعوبِ الأخرى؟!.. المنطقُ السياسيُّ والأخلاقيُّ يقول إن الحكومةَ التي تؤمنُ بحقِّ تقريرِ المصيرِ عليها أن تبدأَ من الداخل، عبرَ حوارٍ وطنيٍّ حقيقيٍّ يضمنُ المساواةَ والاعترافَ بالتنوع.

اعترافُ دمشق بكوسوفو خطوة تحملُ دلالاتٍ دبلوماسية، لكنها تضعُ دمشقَ أمامَ اختبارٍ أخلاقي وسياسي صعب، فهي من جهةٍ تسعى للعودةِ إلى الساحةِ الدوليةِ والانفتاحِ على محيطِها، ومن جهةٍ أخرى تكرّسُ تناقضَها الداخليَّ بين ما تعلنهُ في الخارج وما تمارسهُ في الداخل، فقبلَ أن تتحدثَ دمشقُ عن حقِّ الشعوبِ في الخارج في تقريرِ مصيرِها، يجدرُ بها أن تبدأَ بالاعترافِ بحقوقِ أبنائها أولاً.

قسد: لن نسمح بعودة الإرهاب

هنأت القيادة العامة لقوّات سوريا الديمقراطية عبر بيان لها الذكرى الثامنة لتحرير مدينة الرقة، مؤكدةً أن تحرير الرقة لم يكن حدثاً محلياً، بل كان نصراً عالمياً ضد أكثر أشكال الإرهاب تطرفاً، مشدّدةً على أنها لن تسمح بعودة الإرهاب تحت أي اسم أو شكل، مجدّدةً العهد بأنها ستواصل حماية الشعب والأرض من كل خطر.

وفيما يلي نص البيان:

«في مثل هذا اليوم من عام ٢٠١٧، سطّر مقاتلو ومقاتلات قوات سوريا الديمقراطية، وبمساندة أبناء وبنات مدينة الرقة وعشائرها الأصيلة، ملحمة بطولية ستبقى خالدة في ذاكرة التاريخ. ففي هذا اليوم، حررت قواتنا مدينة الرقة من براثن تنظيم داعش الإرهابي، عاصمة خلافته المزعومة، لتعود مدينة الحياة والحضارة إلى أهلها، حرةً كريمةً تنبض بالأمل.

في هذه الذكرى المجيدة، نستذكر بكل إجلال شهداءنا الأبطال الذين قدّموا أرواحهم لتحيا الرقة حرّةً آمنة، ونتوجّه بالتهنئة والاعتزاز إلى مقاتلينا ومقاتلاتنا في قوات سوريا الديمقراطية الذين جسّدوا أسمى معاني البطولة والتضحية، كما نُبارك لشعب الرقة وعشائرها الكريمة الذين توحّدوا مع قواتهم فصنعوا معاً هذا النصر التاريخي وأعادوا للمدينة كرامتها وحياتها الحرة.

لقد كانت الرقة تحت حكم تنظيم داعش الإرهابي رمزاً للرعب والموت، حيث عاش أهلها تحت سوط الإرهاب والقتل والظلم، وارتُكبت بحقهم أبشع الجرائم. حاول التنظيم طمس هوية المدينة وفرض فكره الظلامي على مجتمعها الغني، لكنه فشل أمام إرادة الحياة والكرامة التي حملها أبناء الرقة وقواتهم في قلوبهم.

حينها، لبّت قوات سوريا الديمقراطية نداء أبناء الرقة وعشائرها الذين استنجدوا بها لرفع الظلم وكسر القيد. وكان لدور العشائر أثر حاسم ومحوري في تشكيل مسار التحرير: فقد شهدت مدن الحسكة وكوباني اجتماعات متكررة ومشاورات عميقة بين كبار العشائر وقادة قواتنا، حيث أطلق أبناء العشائر منابر نداء مستمرة للمطالبة بالتحرك الفوري، وشاركوا بصلابة وإصرار في بلورة استراتيجية تحرير مدينتهم.

تلك الاجتماعات لم تكن مجرد بيانات مناشدة، بل كانت محطات تنظيمية وتخطيطية حقيقية، لقاءات ميدانية عسكرية وعشائرية أفضت إلى خطة متكاملة للتحرك والتحرير، وتحوّلت إلى عهد بين الشعب وقواته: أن ينقذوا المدينة مهما كان الثمن. إن تلاحم العشائر مع قواتنا كان حجر الزاوية الذي مهد لخروج معركة تحرير الرقة إلى النور. انطلقت معركة التحرير، أصعب المعارك في مواجهة الإرهاب، فخاضها مقاتلو ومقاتلات قواتنا بناية بناية، شارعاً شارعاً، في حرب طويلة، حيث امتزجت بطولاتهم بالدم والتضحية.

سالت دماء المئات من خيرة المقاتلين والمقاتلات على تراب الرقة، لتكتب بدمائهم الطاهرة فجر الحرية لأهلها. لم يتراجعوا رغم صعوبة القتال، لم يتخلّوا عن واجبهم رغم التضحيات الجسيمة، لأنهم آمنوا أن حماية الإنسان والكرامة أهم من كل شيء. لقد قاتلوا باسم كل أم فقدت أبناءها، وباسم كل امرأة حررها النصر من عبودية الإرهاب، وباسم كل طفل استعاد حقه في الحياة.

إن تحرير الرقة لم يكن حدثاً محلياً، بل كان نصراً عالمياً ضد أكثر أشكال الإرهاب تطرفاً. هذا الانتصار أعاد الأمل إلى الشعوب التي قاومت الإرهاب في كل مكان، وأثبت أن قوات سوريا الديمقراطية هي القوة التي لبّت نداء شعبها وهزمت داعش فعلياً على الأرض، حين عجزت مشاريع أخرى عن تحقيق ذلك.

اليوم، وبعد ثماني سنوات، ما زالت الرقة تقف شامخة بفضل تضحيات أبنائها ووحدة عشائرها وتماسكها مع قواتها. ورغم كل محاولات التربص، وكل المشاريع التي تسعى لضرب استقرار مناطقنا وتشويه إنجازاتنا، فإننا نؤكد بوضوح:

لن نسمح بعودة الإرهاب تحت أي اسم أو شكل، لن نسمح لأعداء الحرية أن يعبثوا بمصير شعبنا، ولن نساوم على دماء شهدائنا مهما كانت التحديات.

نوجّه رسالتنا إلى كل الأطراف: تحرير الرقة لم يكن معركة عابرة، بل عهد دائم بين قوات سوريا الديمقراطية وشعبها وعشائرها، عهدٌ على حماية الأرض والإنسان، على الدفاع عن وحدة شعبنا، وعلى مواصلة بناء مستقبل آمن تسوده الحرية والبناء. ونؤكد أنّ تماسك العشائر، ومبادراتهم، واجتماعاتهم المتواصلة كانت وسيبقى ضامناً أساسياً لأي عملية تحرير أو بناء ناجحة في منطقتنا.

الرقة اليوم، التي كانت يوماً عاصمة للإرهاب، أصبحت رمزاً للتحرر والتعايش، ونموذجاً لإرادة الشعوب التي لا تُهزم. هذا الإنجاز لن يُمحى، لأنّه كُتب بدماء الشهداء، وصُنع بإرادة المقاتلين، وتكرّس بوحدة العشائر والشعب حول قواتهم، قسد.

وفي هذه الذكرى المجيدة، نجدد العهد بأننا سنواصل حماية شعبنا وأرضنا من كل خطر، وسنواجه الإرهاب والفكر الظلامي بكل أشكاله، وسنحمي مكتسباتنا مهما كانت التحديات.

المجد والخلود لشهدائنا الأبطال. التحية لكل المقاتلات والمقاتلين الذين كتبوا النصر بدمائهم. التحية خاصة لعشائرنا التي رفعت الصوت ونسقت الخطط وساهمت في صناعة النصر. النصر الدائم لشعبنا الحرّ، والهزيمة لكل من يحاول المساس بأمنه وكرامته".

مجلس دير الزور العسكري: محاربة «داعش» والحفاظ على الأمن أولوية قصوى

عقد مجلس دير الزور العسكري اجتماعاً موسّعاً، بمشاركة قادة الألوية والمجالس العسكرية وقوات حماية المرأة، تم خلاله بحث المستجدات الأمنية في المنطقة وسبل مواجهة تنظيم «داعش» والتحديات التي تواجه الاستقرار في دير الزور.

وقيَّمَ المجتمعون الوضع الأمني الراهن في المنطقة، كما ناقشوا آليات تطوير الجاهزية القتالية، إضافة إلى وضع خطط جديدة لتعزيز التنسيق بين المجالس العسكرية والوحدات الميدانية في سبيل التصدي لخلايا التنظيم الإرهابي بهدف تحسين وتعزيز الأداء الأمني والعسكري لقوات المجلس.

وخلص الاجتماع إلى جملة من القرارات العملية الهادفة إلى رفع كفاءة المقاتلين والقيادات العسكرية، منها، إطلاق برامج تدريب وتأهيل متقدمة لرفع المستوى القتالي والتكتيكي للمقاتلين، ووضع آليات جديدة لتعزيز العمل الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الألوية والمجالس العسكرية وقوات حماية المرأة، إضافة إلى تطوير القدرات القيادية والإدارية داخل المجالس العسكرية لضمان تحقيق جاهزية أعلى في مواجهة التحديات الأمنية، وكذلك تعزيز التنسيق بين المجالس العسكرية لتأمين خطوط الإمداد والعمليات وحماية البنية التحتية.

وأكد مجلس دير الزور العسكري في ختام اجتماعه أن محاربة تنظيم «داعش» الإرهابي والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة تبقى أولوية قصوى لقواته، مشدداً على استمرار الجهود المشتركة بين الألوية والمجالس العسكرية وقوات حماية المرأة حتى القضاء التام على التهديدات الأمنية.

«مسد» يطالب بفتح تحقيق فوري في جريمة استهداف حافلة ركاب على طريق دمشق- السويداء

أدان مجلس سوريا الديمقراطية عبر بيانٍ له جريمة استهداف الحافلة التي كانت تقل مدنيين على طريق دمشق– السويداء والتي أودت بحياة عددٍ من الشهداء وخلّفت جرحى، مؤكداً أن مثل هذه الحوادث تمسّ كلّ السوريين على اختلاف انتماءاتهم وتُهدّد ما تبقّى من مقوّمات السلم الأهلي، داعياً الحكومة الانتقالية لتحمّل مسؤولياتها عبر فتح تحقيقٍ فوري وشفّاف يُفضي إلى الكشفِ عن الجُناة وتقديمهم إلى العدالة.

وقال مجلس سوريا الديمقراطية في البيان: «يُدين مجلس سوريا الديمقراطية بأشدّ العبارات الجريمة المروّعة التي استهدفت حافلة تقلّ مدنيين على طريق دمشق – السويداء، والتي أودت بحياة عددٍ من الشهداء وخلّفت جرحى، بينهم أطفال ونساء. إنّ هذه الجريمة النكراء تُعبّر عن استهتارٍ خطير بحرمة الحياة الإنسانية، وتستهدف استقرار البلاد ووحدة مجتمعها في لحظةٍ نحن فيها بأمسّ الحاجة إلى الأمن والسلم الأهلي».

وأضاف: «إنّنا، إذ نتقدّم بأحرّ التعازي إلى ذوي الضحايا ونتمنّى الشفاء العاجل للمصابين، نُطالب الحكومة الانتقالية بتحمّل مسؤولياتها القانونية والأمنية والأخلاقية، عبر فتح تحقيقٍ فوري وشفّاف يُفضي إلى الكشفِ عن الجُناة وتقديمهم إلى العدالة، وضمان حماية المواطنين في جميع المناطق دون تمييز. إنّ صيانة حياة السوريين وكرامتهم واجبٌ وطنيّ لا يحتمل التهاون أو التأجيل».

وتابع: «يُؤكّد المجلس أنّ هذه الحوادث، أيّاً كانت دوافعها أو مرتكبوها، تمسّ كلّ السوريين على اختلاف انتماءاتهم، وتُهدّد ما تبقّى من مقوّمات السلم الأهلي الذي يُعدّ حجر الأساس لأيّ مشروع وطنيّ جامع. إنّ استمرار العنف لا يخدم سوى قوى التطرف والانقسام، ويُعمّق الجراح التي أنهكت مجتمعنا على مدى سنوات».

وأردف: «يُشدّد المجلس على أنّ مكافحة الإرهاب والتطرّف والعنف هي جزءٌ لا يتجزّأ من معركة السوريين في سبيل الحرية والسلام، وأنّها مسؤولية وطنية مشتركة تتطلّب تنسيق الجهود وتعزيز التعاون بين جميع القوى المؤمنة بوحدة البلاد وسيادة القانون».

وأضاف: «انطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية، نُجدّد دعوتنا إلى إطلاق حوارٍ وطنيّ شامل يضمّ جميع القوى الوطنية والسياسية والاجتماعية، بعيداً عن الإقصاء أو الاحتكار، بوصفه السبيل الواقعي لإيقاف دوّامة الدم، وإعادة بناء الثقة بين السوريين على قاعدة العدالة والمواطنة المتساوية».

وتابع: «كما يدعو المجلس إلى التوقّف الفوري عن حملات التحريض الإعلامي وخطاب الكراهية الذي يُغذّي الانقسام ويُقوّض فرص التفاهم، ويُؤكّد أنّ الإعلام يجب أن يكون جسراً للوعي والمسؤولية، لا أداةً لتأجيج الأحقاد».

وقال: «نجدّد التزامنا الثابت بالعمل من أجل حماية المدنيين، والدفاع عن قيم التنوّع والعدالة، ودعم كلّ جهدٍ وطنيّ صادق يهدف إلى ترسيخ السلام ومواجهة الإرهاب والتفاهم بين أبناء الوطن الواحد».

لماذا الفيدرالية هي الحل في سوريا؟

محسن عوض اللّه

مع اقتراب الذكرى الأولى لسقوط النظام البعثي في سوريا، بات من الضروري إعادة تقييم تجربة الدولة الجديدة تحت حكم هيئة تحرير الشام وزعيمها أحمد الشرع. صحيح أنه من المبكر إصدار أحكام نهائية على هذه التجربة، في ظل الإرث الثقيل الذي تركه نظام بشار الأسد، لكن ما شهدته سوريا خلال العام الماضي يفرض قراءة موضوعية لما يحدث على الأرض، خصوصاً فيما يتعلق بشكل الدولة ونظام الحكم.على مدار الشهور الماضية، شهدت البلاد أحداثاً مأساوية أثرت على جميع المكونات.

من مجازر الساحل إلى مجازر السويداء، مروراً باضطرابات دمشق وصولاً إلى حصار أحياء الشيخ مقصود، كانت الخسائر كبيرة والمجتمع مثقلاً بالآثار السلبية لهذه الأحداث.

ورغم أن هذه الأحداث بدت في ظاهرها خلافات قومية أو عرقية، فإن جوهرها سياسي انتقامي، ناجم عن سوء إدارة المركز، وعدم قدرته على احتواء التنوع السوري. هذه الوقائع تطرح السؤال الأهم: هل يمكن للدولة السورية الجديدة أن تظل موحدة دون تغيير جذري في طريقة الحكم؟

اليوم، تواجه سوريا خيارين لا ثالث لهما. الخيار الأول، العودة إلى نموذج الحاكم الواحد كما كان في عهد البعث، وهو خيار مستحيل عملياً بعد سنوات من التضحيات السورية، وبعد ما تعرضت لها الأقليات.

الخيار الثاني، والأقرب إلى الواقع، هو اعتماد صيغة الدولة الفيدرالية، التي تمنع تكرار النموذج القديم، وتشكل حائط صد أمام محاولات استعادة دولة ما قبل ٢٠١١.

الفيدرالية لم تعد مجرد نقاش نظري أو خيار ثانوي، بل أصبحت ضرورة وطنية بعد أن أثبتت المركزية التي حكمت سوريا لعقود أنها السبب الرئيس في الانفجار الكبير.

الفيدرالية ليست خطوة نحو تقسيم سوريا، بل على العكس، قد تكون الوسيلة الوحيدة لحمايتها من الانقسام.

الفيدرالية هي عقد اجتماعي يمنح كل مكوّن الحق في إدارة شؤونه المحلية. الشمال يدير أموره، الشرق يتحكم بثرواته، والجبل والساحل لهما القرار المحلي، فيما تبقى الدولة موحدة من بوابة المشاركة لا الهيمنة.

أثبتت التجارب الإقليمية القريبة من سوريا أن الفيدرالية يمكن أن تكون حلاً واقعياً للأزمات والصراعات السياسية.

فالعراق، رغم أزماته، حافظ على وحدته بفضل الفيدرالية التي منحت الأكراد والمكونات الأخرى مرونة في إدارة شؤونهم، وسوريا التي تجاهل نظام البعث فسيفساءها القومي والعرقي والديني لعقود وحكمها بعقلية مركزية صارمة، انهارت، والآن أمامها فرصة لتصحيح المسار.

الفيدرالية لا تقوم على مجرد خطوط جغرافية جامدة، بل على قواعد واضحة: البرلمان الفيدرالي يمثل الجميع ويسمع أصوات كل المكونات، الحكومات المحلية تدير التعليم والصحة والخدمات، الجيش الوطني يضم كل الفصائل والتشكيلات المحلية في إطار موحد دون جيوش موازية أو سلاح خارج إطار الدولة، مع تقاسم عادل للثروات؛ بحيث لا يظل نفط الجزيرة أو مرافئ الساحل حكراً على جهة واحدة.

سوريا اليوم على مفترق طرق. إما أن تعيد إنتاج عقلية الحكم الواحد التي دمّرت البلاد، وفتحت الباب للتدخل الأجنبي، أو أن تبادر إلى صياغة نظام حكم جديد يقوم على المشاركة وتعددية القرار.

الوطن ليس ملكاً لعاصمة أو تيار أو مكوّن، بل هو بيت لكل السوريين. الفيدرالية ليست تقسيم، بل تجربة قد تمثل النواة لبناء سوريا عادلة يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات.

للأسف، سوريا لا تملك خيارات بديلة: إما استنساخ نظام الأسد وصناعة ديكتاتور جديد كما يحاول بعض أنصار الماضي، أو التوجه نحو فيدرالية تصنع تجربة فريدة وغير مسبوقة في الشرق الأوسط.

الخيار أمام الشرع والقوى السياسية في سوريا واضح: إما العودة للماضي بما يحمله من دمار وخراب وتهجير، أو التوجه نحو المستقبل بما يحمله من أمل وصناعة دولة جديدة، وتخليد أسماء من يقود هذا التحول بحروف من نور في تاريخ سوريا الحديث.

دمشق والإدارة الذاتية: بين القوة الأحادية وحق الاختلاف

فرهاد حمي

مع تجدد الحديث عن الاندماج بين دمشق والإدارة الذاتية، استناداً إلى اتفاقية ١٠ آذار، يستحضر سؤال محوري: كيف يمكن لمشروع قائم على قيم علمانية وتعددية، أن يندمج مع مشروع يستمد شرعيته من جذور الأصولية الدينية، ويعتنق أحادية صارمة في الفكر والممارسة؟

الإجابة الشائعة، وربما الساخرة، ستكون كلمة «الديمقراطية». غير أنّ في لقائه الأخير مع قناة CBS الموجّه للجمهور الأميركي، تجنّب أحمد الشرع استخدام الكلمة تماماً، لا كرمز للتعددية السياسية ولا الثقافية. بل قدّم نفسه باعتباره «الممثل الوحيد» للشعب السوري، محوّلاً سوريا إلى سلعة جيوسياسية معروضة للاستثمار الخارجي، مستهزئاً من خطاب حقوق الأقليات، ومتجنباً أي إشارة إلى مراجعة ذاتية حقيقية. ومع ذلك، يرى بعض الأكاديميين الغربيين، أن الشرع مرّ بمرحلة تحوّل براغماتي، قادته إلى قبول العمل ضمن إطار الدولة القومية، فيما يعتقد آخرون أنّ تبنّيه بعض الطقوس الحداثوية الانتقائية، ليس سوى غطاء لفكرة التمكين، وهي فكرة متجذّرة في العقيدة الأصولية الدينية، خصوصاً فيما يتعلق باحتكار السلطة وتسيّد الدولة.

حداثة مشوهة

الشرع ليس استثناءً لظاهرة أوسع تُعرف اليوم بـ«الحداثة التسلطية»، والتي تقوم على سلطة مركزية تبرر وجودها لا عبر الديمقراطية، بل عبر وعود بالنمو والإنجاز الاقتصادي. في هذا السياق، تختزل الحداثة إلى مشروع تكنوقراطي بلا قيم، تستخدم خطاب السوق كبديل عن السياسة، والانفتاح الاقتصادي كقناع للتعتيم الأيديولوجي. بهذا المعنى، ما يقدمه الشرع ليس مشروع دولة حديثة، بل محاكاة للحداثة: حداثة بلا حرية ولا عقل عمومي. إنها نسخة متطرفة من النيوليبرالية، تختبئ وراء شعار «الخصوصية الدينية» لإعادة إنتاج الأمة الواحدة، وفي الحالة السورية: العروبة السنيّة الأصولية.

عموماً، يُقابَل التعتيم على إيديولوجية الشرع، والاستهزاء بفكرة العلمانية والدولة الدستورية، بإعجاب واضح من بعض القوى الدولية. وقد تجلّى ذلك مؤخراً، في مقالةٍ للدبلوماسي الأميركي السابق جيمس جيفري، المعروف بانحيازه للموقف التركي في سوريا، حيث دعا إلى تسريع توحيد الإدارة الذاتية مع دمشق. واعتبر أن تعثّر الاتفاق، من وجهة نظر الإدارة الذاتية، يعود إلى جملة عوامل، أبرزها العنف الموجّه ضد الأقليات، والقرارات الأحادية الصادرة عن السلطة المؤقتة.

لكن جيفري، الذي شغل سابقاً منصب المبعوث الأميركي إلى سوريا، اعتبر أنّ السبب الأعمق للتعثر، هو نموذج الإدارة الذاتية نفسه، الذي حقق استقراراً مؤسسياً نسبياً؛ إذ لا يجد الكرد دافعاً للتخلي عن تجربتهم العلمانية والتشاركية، لصالح مشروع غامض يقوده الشرع. وفي خِتام تحلِيله، انحاز جيفري بوضوح إلى خيار «الاستقرار»، الذي يقدّم الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، والحدّ من النفوذ الإيراني، على فكرة بناء دولةٍ حديثة. وهو موقفٌ تتشاركه غالبية القوى الخارجية في مقاربتها للملف السوري، خاصة بعدما تخلى الغرب عن إرثه التحريري، واستبدله بمنطق « الاستقرار أولاً».

بناءً على ذلك، تجري اليوم إعادة إنتاج مركزية جديدة، ترتكز على أغلبية سنيّة ذات طابع إسلاموي، يقودها أحمد الشرع، الذي وصفه ترامب في الرياض بـ«الرجل القوي». إنها إعادة تمثيل لنمطٍ تسلّطي، يفضّل الاستبداد على الفوضى بعد الحرب الأهلية، في محاولة غربية، خصوصاً أميركية في عهد ترامب، لتصحيح ما تعتبره «خطأً» سقوط نظام صدام حسين، متخلّية عن أيّ وهم بالحرية: فشعوب الشرق الأوسط، بحسب هذا المنطق، لا تُدار إلا بالقوة، ولو كان الثمن تجميد مشروع الدولة الحديثة بالكامل.

المفارقة أن القوة التي يجسّدها الشرع لا تعمل على إنهاء العنف بل على إدارته، على تحويله من استثناء إلى قاعدة، أي جعله المبدأ المؤسِّس للسلطة ذاتها. فبدل أن تصون حقوق المجتمع، أصبحت وسيلة لإخضاعه باسم «الوحدة القسرية»، وترسيخ رؤية شمولية ترى في التعدد خللاً يستوجب المحو. ومثل هذا الوعي لا يمكن أن يستمر إلا بإعادة إنتاج العنف: مرة بالإبادة الفعلية، وأخرى بالصهر الرمزي، كما يتجلى في مساعي إذابة الإدارة الذاتية. وهنا تتكشف العلة الأصلية للكيانية السورية منذ تأسيسها: رفض الاعتراف بالتناقض بوصفه شرطاً للحياة. فهذا النمط من التفكير لا يسأل كيف يمكن للتنوع السوري أن يستمر بعد أربعة عشر عاماً من الحرب، بل يتجنب السؤال أصلاً. إنّه وعي يرى في الاختلاف خطراً على وجوده، لا طاقةً خلاقة لتجدّد الحياة.

سبل التعايش

إجابة هذا السؤال تقود مباشرة إلى «قسد» ومنظومة الإدارة الذاتية، بوصفهما التعبير الأكثر قرباً من فكرة حقّ الاختلاف، وعن إمكانية تأسيس دولة دستورية حديثة تنبع من هذا الحقّ لا من نفيه. فـ «قسد» لا تمثل المسألة الكردية فحسب، بل تشكّل في جوهرها قوة علمانية دفاعية نادرة في زمن أفول العلمانية وصعود الأصوليات. إنّها تحاول أن تمنح معنى جديداً للحداثة، حداثة ديمقراطية تتجاوز القومية الضيقة، وتعيد تعريف السيادة انطلاقاً من التعدد لا من التجانس القسري. وهذا ما يجعلها، في نظر القوى الخارجية، مصدر إزعاج دائم، لأن وجودها بحدّ ذاته يفضح هشاشة الخطاب الذي يبني «الاستقرار» على نفي الاختلاف، وهو ما يفسّر الضيق الذي يُظهره أمثال جيمس جيفري حيالها.

بيد أنّ الإدارة الذاتية، المتمسكة بالجدل الهيغلي حرفياً في مبدئه «الوحدة ضمن الاختلاف»، تدرك طبيعة الحصار الذي تفرضه عليها القوى الإقليمية ذات النزعات القومية، وتعي في أحيان كثيرة حجم الضغوط الدوليّة. فهي تمارس سياسة براغماتية مشروطة بالمبدأ: تنخرط في التسويات والتفاهمات، لا من موقع التنازل، بل من موقع وعي عميق بضرورات البقاء والتفاوض، كبديل عقلاني عن إيديولوجية الإبادة والذوبان القسري. ومن خلال لغة التفاوض، تحافظ على منطق العلاقة مع دمشق، لتُبقي مشروعها الديمقراطي حياً في قلب المأساة السورية.

لفهم ديناميات الصراع السوري، يجدر استحضار منطق هيغل: فالتنوّع ليس خللاً يُصحح، بل شرط للوعي والحياة، والتناقض بين المركز والأطراف هو ضرورة جدلية تُنتج كلية عقلانية من الصراع السياسي ذاته. أما السعي لفرض وحدة قسرية باسم «الوطن الواحد» فهو تفكير ما قبل جدلي، يسعى لإيقاف حركة التاريخ عبر إلغاء التناقض. وبالتالي، حقيقة سوريا لا تولد إلا من خلال استيعاب هذا التناقض، أي تحويل الصراع ذاته إلى لحظة وعي، لا إلى حرب إبادة وعنف.

عند الدخول في حقل التفاوض بهذا المنطق، ومع بنود وثيقة اتفاقية ١٠ آذار، يصبح مبدأ الاندماج، اعترافاً بالاختلاف داخل المؤسسات المدنية والعسكرية، وليس ذوباناً في البنية المركزية، كما أشار مظلوم عبدي مؤخراً. ومع ذلك، استمر التفكير الأحادي في مقاومة التنوع خلال الأشهر الماضية، تارة عبر ضغوط بل يتطلب تحويل التناقض مناصري الحرب في أنقرة، وتارة أخرى عبر إيديولوجية أنصار أحمد الشرع نفسه، ما أدى إلى صدام مباشر مع الواقع، مخلفاً مجازر وتهديدات متكررة بانفجار الحرب الأهلية، وهذا هو جوهر الورم البنيوي، الذي عُصِفَ به الكيان السوري منذ تأسيسه. إزاء هذا الواقع، يبدو أنّ دمشق، وربما أطرافاً خارجية، أدركت أخيراً أنّ الاعتراف بالآخر لم يعد خياراً، بل ضرورةً وجودية للحفاظ على الدولة والمجتمع، وشرطاً وحيداً لإمكانية فرض الاستقرار.

التناقض كشرط البقاء

رغم كل التجاذبات اليومية، والتطورات الإقليمية الملتهبة، يبدو أنّ التفاوض أصبح خياراً حتمياً، حتى مع ظهور دعوات وصلت إلى حد المطالبة بالاستقلال كوسيلة لوقف المذبحة السورية. فالاندماج، وفق مسار التفاوض الجاري، لا يمحو الخصوم في بوتقة واحدة، بل يعترف بالمسافات بينهم، ويحدد إطاراً للاختلاف، والاعتراف المتبادل. جوهره يقوم على ترسيم الصلاحيات، وإبراز الفروقات بين المركز والأطراف، وفصل السلطات، وحماية التنوع المجتمعي، مع منح كل طرف حقه في إدارة شؤونه الذاتية.

غير أنّ ذلك لا يعني أن يقوم التعايش على انسجام مثالي بين منظومة علمانية وأخرى أصولية، أو بين سلطة الشيوخ في المناطق ذات الغالبية السنية، ووحدات حماية المرأة. ولا يعني أيضاً فرض الحاكمية الإسلاموية على الذميين تحت غطاء «وحدة زائفة». المتجذر بين خصوم ينظرون إلى العالم من منظورات مختلفة كلياً إلى مساحة مشتركة، تُدار بلغة سياسية ودستورية، مثل السيادة، والثروة الوطنية، والحدود والمعابر، والعملة، وصلاحيات المركز والأطراف، ومكافحة الإرهاب. فالاندماج لا يعني الوحدة القسرية، بل إبقاء التناقض ضمن فضاء رمزي، يحول دون الانزلاق إلى صدام إبادوي. بلا شك، ستبقى التناقضات السياسية بين هذين المشروعين قائمة وبحدة، لكن الجوهر هنا واضح: قبول العيش مع من لا نتفق معه ليس مجرد تسامح، بل واقع مشترك لا مهرب منه، وشرط حيوي لبقاء سوريا ما بعد الحرب.

إنّ قبول فلسفة التناقض، والتعامل معها يمثل شرطاً أساسياً لنجاح الاندماج، خصوصاً في ظل غياب هوية وطنية جامعة؛ فغياب هذا القبول، يترك خيار الحرب كبديل محتمل، وهو ما لا يحتمله الواقع السوري. يصبح بإمكان النموذجين التعايش اليوم، إذا تخلّت السلفية الأصولية عن الوهم المطلق الأحادي في إدارة الدولة، وقبلت التعدد نسبياً، فيما تضطر الإدارة الذاتية إلى التفاعل مع شبكة السلطة الجديدة هذه. بناءً على ذلك، تصبح كل خطوات التفاوض القادمة ملزمة بتثبيت هذه المساحات المشتركة والمختلفة، من خلال قوانين جديدة، وتعديلات دستورية، لضمان استمرار سوريا ككيان متعدد الأطراف وقادر على الصمود.

مجلس المرأة في مجلس عوائل الشهداء يختتم كونفرانسه بجملة من المخرجات

اختُتم الكونفرانس الثالث لمجلس المرأة في مجلس عوائل الشهداء بإقليم شمال وشرق سوريا، بانتخاب مجلس للإقليم، إضافة إلى وضع بعض البنود والمخرجات كبرنامج عمل للسنوات القادمة.

تحت شعار «بناء السلام بأرواح شهداء الحرية والديمقراطية وضمان الحرية الجسدية للقائد آبو»، انعقد الكونفرانس الثالث لمجلس المرأة في مجلس عوائل الشهداء بإقليم شمال وشرق سوريا في صالة آرام تيكران للثقافة والفن بمدينة رميلان في مقاطعة الجزيرة.

وشارك في أعمال الكونفرانس ٤٠٠ مندوبة من مختلف مدن وبلدات الإقليم، إضافة إلى ممثلين عن الإدارة الذاتية ووحدات حماية المرأة وقوى الأمن الداخلي – المرأة، ومؤتمر ستار.

وبدأت أعمال الكونفرانس بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح الشهداء، بعدها ألقيت العديد من الكلمات منها كلمة باسم مجلس المرأة في مجلس عوائل الشهداء، والتي ألقتها عضوة المجلس ثريا حمو، حيث أشارت إلى تضحيات الشهداء والدور الريادي للمرأة في خلق مجتمع ديمقراطي.

أما كلمة مؤتمر ستار، فألقتها كلستان كلو، والتي باركت من خلالها انعقاد الكونفرانس، وأكدت أن تحرر المرأة كان

نواة بناء طريق الحرية والديمقراطية والمساواة.

فيما أكدت القيادية في وحدات حماية المرأة (YPJ) كلستان كوجر في كلمتها أن المرأة كان لها دور ريادي في ثورة شمال وشرق سوريا ودحر الإرهاب.

بينما جاءت كلمة منسقية مؤتمر ستار في شمال وشرق سوريا على لسان أليف حمو، التي لفتت إلى المرحلة الحساسة والمتغيرات الكبيرة التي تمر بها سوريا ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها، مشددة على أن تضحيات الشهداء هي التي ساهمت في بناء هذا المجتمع الحر.

كذلك ألقت المناضلة هاجر، وهي إحدى المقاومات اللواتي مكثن ٣٠ عاماً في سجون الاحتلال التركي، كلمتها التي أشادت بتنظيم المرأة ودورها الريادي في شمال وشرق سوريا، وقالت إن «ذلك محل فخر للعالم أجمع»، مشددة على أنهن يستمددن قوتهن من فكر القائد عبد اللَّه أوجلان وبطولات شهدائهم.

وتضمن الكونفرانس عرض سنفزيون عن أعمال مجلس المرأة في مجلس عوائل الشهداء خلال العامين الماضيين، كما تمت قراءة التقرير السنوي للمجلس.

تلا ذلك، فتح باب النقاش وكتابة المقترحات من أجل العمل بها كبرنامج عمل خلال السنوات القادمة، إضافة لقراءة النظام الداخلي ومناقشته.

واختُتمت أعمال الكونفرانس، بانتخاب مجلس المقاطعات وتعديل بعض بنود النظام الداخلي للمجلس وجملة من المخرجات الأخرى كبرنامج للعمل.

وانتهى الكونفرانس بترديد شعارات «لا حياة دون القائد»، «المرأة، الحياة، الحرية».

مهجّرو رأس العين وتل أبيض يرفضون انتخابات مجلس الشعب

رفضاً للانتخابات التي أعلنت عنها الحكومة السورية الانتقالية، أصدر مهجّرو مدينتَي رأس العين (سري كانيه) وتل أبيض (كري سبي) المحتلتين بياناً عبّروا فيه عن رفضهم القاطع لانتخابات مجلس الشعب في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات التركية والفصائل الموالية لها، معتبرين أنها باطلة وغير شرعية من الناحية القانونية والأخلاقية، لأنها لا تعبّر عن إرادة السكان الأصليين الذين يشكّل المهجّرون منهم نحو ٨٥٪ من أبناء المدينتين، ويقيم معظمهم في مخيمات النزوح شمال شرق سوريا.

كما أكد البيان أن هذه الانتخابات تُجرى في ظل تغييرات ديموغرافية ممنهجة تهدف إلى طمس هوية المنطقة، مشيراً إلى أنها تفتقر لأي أساس قانوني أو وطني طالما أن الغالبية العظمى من سكان رأس العين وتل أبيض الأصليين ما زالوا مهجّرين قسراً منذ عام ٢٠١٩ ومستبعدين من العملية الانتخابية.

أيضاً طالبت لجنة مهجّري رأس العين وتل أبيض بتفعيل اتفاق العاشر من آذار الموقع بين الحكومة السورية الانتقالية برئاسة أحمد الشرع والقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي، والذي ينص على ضمان عودة المهجّرين إلى مناطقهم واستعادة ممتلكاتهم، وتأمين بيئة مستقرة وآمنة تتيح إجراء انتخابات حرة ونزيهة بمشاركة جميع أبناء المنطقة دون إقصاء.

كما دعت اللجنة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى تحمّل مسؤولياتها القانونية والإنسانية في وقف الانتهاكات، ودعم تنفيذ الاتفاقات الدولية الخاصة بعودة المهجّرين باعتبارها المدخل لأي حل سياسي عادل ومستدام في سوريا.

القيادة العامة لقوى الأمن الداخلي تصدر عفوا وتدعو المنسحبين للعودة إلى الخدمة

أصدرت القيادة العامة لقوى الأمن الداخلي عفواً عاماً عن جرم الفرار أو التغيب عن الخدمة، شريطة أن يقوم العضو الفار بتسليم نفسه خلال ٤٥ يوماً، وأشارت إلى أنه يحق للمفصولين التقدم بطلب العودة إلى الخدمة.

وأكدت القيادة العامة في بيانها أن المرحلة الراهنة تتطلب توحيد الجهود وحماية مكتسبات الثورة السورية بهدف التحرر من الديكتاتورية والإرهاب، وبناء سوريا ديمقراطية لا مركزية.

وجاء في البيان أن المجتمع السوري لم يعرف الاستقرار منذ تأسيس الدولة، نتيجة سياسات الأنظمة المركزية، والتركيز على حصر السلطات بيد فرد واحد بدلاً من الشعب.

وأشار البيان إلى أن الثورة السورية عام ٢٠١١ أطلقت مرحلة جديدة من النضال من أجل الكرامة والحرية، وأن المرحلة الحالية تتطلب دمجاً ديمقراطياً بين الحكومة الانتقالية والإدارة الذاتية على أسس وطنية جامعة.

وأكدت القيادة أن قوى الأمن الداخلي، التي تأسست قبل ١١ عاماً، لم تكن مجرد مؤسسة أمنية، بل جسّدت التزاماً أخلاقياً ووطنياً تجاه مبادئ الثورة، مشيدة بتضحيات أعضائها الذين عملوا بإخلاص رغم الصعوبات.

وفي خطوة تهدف إلى إحياء روح المسؤولية الوطنية وتعزيز المؤسسة، أعلنت القيادة العامة ما يلي:

– العفو عن جرم الفرار أو التغيب عن الخدمة، شريطة أن يقوم العضو الفار بتسليم نفسه خلال مدة أقصاها ٤٥ يوماً من تاريخ التعميم، ليُصار إلى استقباله أصولاً وتنظيم ضبط "تسليم نفس" وفق النماذج المعتمدة.

– يحق للمفصولين التقدم بطلب العودة إلى الخدمة ضمن صفوف قوى الأمن الداخلي، ما لم يكن الفصل بسبب حكم قضائي أو مخالفة للآداب العامة.

– يُمنع اتخاذ أي إجراء جزائي أو تأديبي بحق من يسلم نفسه خلال المدة المحددة.

وختمت القيادة بيانها بدعوة جميع من خدموا في المؤسسة سابقاً إلى العودة والانضمام إلى المسار الجديد، مؤكدة أن حماية الوطن لا تكون فقط بالسلاح، بل أيضاً عبر العدالة والسلام والتضامن الشعبي.

مخرجات الكونفرانس الثاني للمرأة في اتحاد البلديات

عُقد الكونفرانس الثاني لمجلس المرأة في اتحاد بلديات شمال وشرق سوريا في مدينة الحسكة، تحت شعار «الجهود المجتمعية للمرأة ضمان بناء البلديات الديمقراطية».

وشارك في الكونفرانس١٥٠ مندوبة، بالإضافة إلى ممثلات عن الإدارة الذاتية ومؤسساتها، ومؤتمر ستار، وممثلات عن الأحزاب السياسية، وذلك في قاعة سردم بمدينة الحسكة في مقاطعة الجزيرة.

واختتم الكونفرانس بجملة من المخرجات وهي:

– المصادقة على النظام الداخلي

– العمل والنضال من أجل تحقيق الحرية الجسدية للقائد عبد اللَّه أوجلان.

– العمل على أساس مانفيستو السلام والمجتمع الديمقراطي وتفعيل علاقة الكومينات مع البلديات.

– العمل على أساس برنامج مجلس المرأة في البلديات والمقاطعات والإقليم.

– الاستمرار في الحملات التطوعية مع الشعب.

– الاستمرار في عقد الاجتماعات الجماهيرية لأجل مشاريع خاصة بالمرأة.

– الاستمرار في حملات النظافة والتشجير ضمن البلدات والمقاطعات.

– افتتاح دورات فكرية ومسلكية للمرأة في جميع أقسام البلدية.

– تنشيط دور الإعلام بشكل أكثر فيما يخص أعمال المرأة ضمن البلديات والمشاريع الخاصة.

– توطيد العلاقات بين مجالس المرأة في جميع بلديات شمال وشرق سوريا وإحياء الصداقة ومعاهدات الأخوة مع كافة البلديات في العالم.

«مسد» يجري سلسلة لقاءات في ستوكهولم

أجرى السيد حسن محمد علي، الرئيس المشترك لمكتب العلاقات في مجلس سوريا الديمقراطية، سلسلة من اللقاءات السياسية في العاصمة السويدية ستوكهولم، شملت أحزاباً وشخصيات سياسية وباحثين سويديين وشخصيات كردية، وذلك في إطار تعزيز الحوار وبناء تفاهمات مشتركة حول مستقبل سوريا ومسار الحل السياسي.

واستهلّ محمد علي جولته بلقاءٍ مع وفد من حزب الاشتراكيين الديمقراطيين السويدي، حيث جرى بحث آخر التطورات في سوريا وشمال وشرقها، والتحديات التي تواجه العملية السياسية والدستورية، إضافة إلى مناقشة سبل دعم الحل السياسي الشامل الذي يضمن مشاركة جميع المكونات السورية في بناء دولة ديمقراطية لامركزية.

وأكّد الجانبان على أهمية دعم قوات سوريا الديمقراطية في جهودها ضد الإرهاب، وتبنّي نظام لامركزي ديمقراطي يحقق العدالة والمساواة، مع ضرورة استمرار الحوار السوري–السوري لتجنّب أي تصعيد عسكري جديد قد يزيد من معاناة السوريين. كما جرى التطرق إلى الدور الممكن للمؤسسات السويدية، ومنها "مؤسسة أولف بالمه"، في دعم القوى الديمقراطية السورية ودفع مسار السلام إلى الأمام.

وفي لقاء آخر جمع السيد محمد علي مع وفدٍ من حزب اليسار السويدي، تم التأكيد على ضرورة تعزيز العلاقات بين الجانبين، ودعم الجهود الرامية للتوصل إلى حلٍ سياسي شامل يضمن العدالة والمواطنة المتساوية لكل السوريين. كما شدّد اللقاء على أهمية اللامركزية كخيار وطني لإعادة بناء سوريا على أسس ديمقراطية وتعددية، وضمان توزيع عادل للسلطات والموارد، إلى جانب الإشادة بدور قوات سوريا الديمقراطية في محاربة الإرهاب وحماية الاستقرار.

كما عقد محمد علي لقاءً موسّعاً في ممثلية الإدارة الذاتية بشمال وشرق سوريا في ستوكهولم مع مجموعة من الشخصيات السياسية الكردستانية، شارك فيه أكثر من عشرين شخصية. تناول الاجتماع مستجدات الأوضاع في سوريا وشمال شرقها، ومسار الحوار مع دمشق، ومستقبل قوات سوريا الديمقراطية، وضرورة حماية مكتسبات الشعب في شمال وشرق سوريا.

وأكد الحضور على أهمية توحيد الخطاب السياسي والإعلامي الكردي، وتعزيز دور الجاليات الكردية في أوروبا لدعم مشروع الحرية والديمقراطية في سوريا والمنطقة، باعتباره ضمانة للاستقرار ومنع العودة إلى الحرب.

واختتم محمد علي لقاءاته باجتماع مع الباحثة والإعلامية بيتا هاماغرين، المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط، حيث قدّم شرحاً حول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في شمال وشرق سوريا، ورؤية مجلس سوريا الديمقراطية لمستقبل البلاد. وشدّد على أن الحوار السوري–السوري هو السبيل لتحقيق حلٍ وطني شامل، وأن تبنّي نظام حكم لامركزي ديمقراطي يمثل الطريق الأمثل لبناء سوريا جديدة تقوم على العدالة والمساواة والتعددية.

وتناول اللقاء أيضاً أوضاع المخيمات والجهود المبذولة لمواجهة التطرف وتحسين الظروف الإنسانية، إلى جانب الحديث عن الدور الريادي للمرأة في الإدارة الذاتية ومشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية.

وأكد السيد حسن محمد علي في ختام جولته أن مجلس سوريا الديمقراطية سيواصل جهوده لتوسيع دائرة الحوار مع القوى الديمقراطية في أوروبا والعالم، من أجل دعم الحل السلمي وبناء سوريا ديمقراطية تشاركية تضم جميع مكوناتها دون إقصاء لأي طرف.

قوى الأمن الداخلي: تحرير الرقة شكّل نقطة تحول حاسمة في الحرب ضد الإرهاب

أكدت قوى الأمن الداخلي عبر بيان أصدرته بمناسبة الذكرى الثامنة لتحرير مدينة الرقة من داعش التزامها الكامل بمبادئ الوحدة الوطنية السورية والعمل على تعزيز الأمن والأمان في جميع المناطق، انطلاقاً من قيم العدالة والمساواة وصون كرامة المواطنين دون تمييز.

وقالت القيادة العامّة لقوى الأمن الداخلي في إقليم شمال وشرق سوريا في البيان: "نُحيي اليوم الذكرى السنوية الثامنة لتحرير مدينة الرقة من تنظيم داعش الإرهابي، في محطة وطنية تُجسّد تضحيات أبطال قوات سوريا الديمقراطية الذين قدّموا أرواحهم ودماءهم دفاعاً عن كرامة الشعب السوري وإنهاءً لحقبة مظلمة من الإرهاب والظلم".

وأكدت قوى الأمن الداخلي أن تحرير الرقة شكّل نقطة تحول حاسمة في الحرب ضد "الإرهاب"، وأعاد الأمل لأبناء المدينة الذين شاركوا بفعالية في معركة التحرير، وكانوا شركاء حقيقيين في صناعة النصر وصون الأمن بعد دحر داعش. إن هذه الذكرى تذكيرٌ بقيمة الشهداء الذين رووا بدمائهم أرض الرقة لتعود إلى أهلها، حرةً كريمةً وآمنة.

ونوهت قوى الأمن الداخلي بأنه ومنذ يوم التحرير التاريخي، تواصل مدينة الرقة مسيرة البناء والإعمار، حيث شهدت خلال السنوات الماضية تقدماً واضحاً في مجالات الخدمات العامة، والبنية التحتية، والتعليم، والصحة، والأمن. وقد أصبح أبناء الرقة اليوم الركيزة الأساسية في إدارة شؤون مدينتهم من خلال المؤسسات المدنية والخدمية، بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي التي تواصل أداء واجبها في حفظ الأمن والاستقرار وحماية مكتسبات التحرير.

وأكدت قوى الأمن الداخلي في البيان التزامها الكامل بمبادئ الوحدة الوطنية السورية، والعمل على تعزيز الأمن والأمان في جميع المناطق، انطلاقاً من قيم العدالة والمساواة، وصون كرامة المواطنين دون تمييز.

وقالت: "كما نجدد العهد لدماء الشهداء الأبرار بمواصلة أداء الواجب بكل مسؤولية وإخلاص، لضمان مستقبلٍ آمنٍ ومستقرٍ لأبناء شعبنا".

سلطة دمشق ومنهجية "الخارج أولاً"!

● د.طارق حمو

(المركز الكردي للدراسات– السلام) .. يتبارى كثيرون، منهم صحافيون وإعلاميون قريبون من سلطة دمشق، ومنهم عرب ينتمون إلى المحور الداعم لهذه السلطة، المجمّل لكل سياساتها وتحركاتها، والذي يتفنن في إخفاء (أيضاً كل) انتهاكاتها الحادثة بحق الشعب السوري، عبر كيل المديح لسياسة ودبلوماسية الرئيس المؤقت أحمد الشرع، وكيف أنه يمضي بحنكة في "تصفير" مشاكل بلاده، وفتح القنوات مع القوى الإقليمية والدولية التي كانت قبل عام تعاديه ويعاديها، ممارساً للبراغماتية في أقصى مدياتها. ويذهب هؤلاء في تدعيم سردياتهم الهادفة لتبرير تحولات الشرع وسلطته بقصص ومرويات من التراث الإسلامي، بادئين، عادة، بالآية القرآنية: "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على اللّه إنه هو السميع العليم"، وساردين ضرورات مرحلة التمكين وفق قاعدة "درء المفاسد" تلك. هذا غير اللجوء إلى "تأصيلات" علم السياسة في الغرب وكيفية إدارة الدولة وحمايتها، عبر الانحناء للعاصفة والخضوع للقوى الباطشة، اتقاءً لشرورها ودرءاً لمخاطرها، وغير ذلك من الثوابت الميكيافيلية المعروفة في السياسة، أو ما كان يعرف قديماً بـ "علم أصول الحكم"!

حدث هذا التمهيد للمرحلة الجديدة التي أعقبت إسقاط "هيئة تحرير الشام" لنظام بشار الأسد، والإحلال محله في "مؤتمر النصر"، وبات التنظير للتحوّلات جزءاً من عمل مؤسسات الدولة الجديدة، يتم الإشراف عليه من قبل وزارات الخارجية والإعلام والثقافة، ويتم رفد ذخيرة الحجج والمسوّغات بأسانيد متجددة من التراثين المحلي والعالمي. تم هذا الأمر خلال زيارات الشرع للعواصم العربية، تلك التي كان يكفّرها ويتهمها بالردة والخروج من الملة تارة، وبالخنوع لإعداء الأمة وقوى الاستكبار طوراً، وذلك عندما كان قائماً على "إمارة إدلب" ويظهر بين عسكره بالعمامة السوداء مقروناً باسمه الحركي "أبو محمد الجولاني"! واشتدت وتيرة التنظير والتبرير مع زيارات الشرع إلى فرنسا ونيويورك، ووصلت إلى الذروة مع زيارته لعدو تنظيمه اللدود: الاتحاد الروسي! وقد أظهرت الزيارة إلى موسكو واللقاء مع الرئيس فلاديمير بوتين إصرار الشرع على إخراج كل خصوم سلطته السابقين – أو من يمكن أن يتحوّل مستقبلاً إلى خصم نتيجة تضرّر مصالحه من التحوّل الأخير وخوفه من قدوم قوى أخرى تستحوذ على مناطق نفوذه – من خانة "الخصم" وإدخالهم في خانة "الصديق"، والتلويح بمجموعة من المغريات والحوافز، تبدأ بمنح الأفضلية في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والاستثمار وتجديد القطاع النفطي، ولا تنتهي بالحفاظ على التواجد العسكري، بل وتوطيده في حال شكلّ ذلك أولوية لدى هذا "الصديق"!

في زيارة موسكو ركزّ الشرع على "عمق الروابط التاريخية" بين دمشق وروسيا، وعلى "العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة التي تربط البلدين، واحترام كل ما مضى من الاتفاقيات"، وهذا يعني أن التواجد الروسي سيبقى على أشدّه في سوريا، وأنه لن يقتصر على قاعدة حميميم التي تضم مطاراً عسكرياً، وكذلك القاعدة البحرية في طرطوس، واللتين ربما تتوسعان مستقبلاً، أو يتم منح موسكو قواعد عسكرية أخرى، لكن العلاقات ستتوطد أكثر إلى ما يشبه التحالف الإستراتيجي، في ظلّ تمسك سلطة دمشق بكل "الاتفاقيات السابقة" التي كان نظام الأسدين الأب والابن قد وقّعها منذ ما سمّي بـ "الحركة التصحيحية" عام ١٩٧٠.

ويقول المدافعون عن سياسة الشرع في "الانفتاح" على روسيا بأنها تعود في أحد أوجهها إلى "الموقف المتقدم" لموسكو من عملية "ردع العدوان" التي أنهت حكم الأسد، وأن هناك تفاهماً قديماً بين روسيا و"هيئة تحرير الشام" أدى إلى امتناع موسكو عن تقديم الدعم العسكري لنظام بشار الأسد في وجه زحف فصائل "ردع العدوان"، وبالتالي منح الفصائل المهاجمة الفرصة الكبيرة للتقدم دونَ الخوف من قنابل وصواريخ سلاح الجو الروسي، الذي بطش بالآلاف من المسلحين والمدنيين السوريين المعارضين لحكم حليف موسكو السابق، منذ التدخل العسكري للكرملين في سوريا خريف عام ٢٠١٥، والتحوّل للاعب أساسي وحاسم في المشهد السياسي والعسكري السوري. من جهتها حمت سلطة الشرع المصالح الروسية، و"ضبطت" الشارع السوري الغاضب من الدعم الروسي لنظام الأسد، فلم تتعرّض السفارة ولا القنصليات أو المراكز الثقافية الروسية لأي اعتداء، بينما تم التعتيم، على المستويين الإعلامي والسياسي، على الوجود العسكري الروسي في الساحل.

وغير ذلك فإن الحضور الروسي البارز في المياه الدافئة السورية، واليد الطولى لموسكو في الساحل، سيمنحان سلطة الشرع شعوراً بالراحة والأمان، حيث ستملأ روسيا الفراغ وتحمل عن السلطة بعض الحمل من جهة المساهمة في تهدئة الأمور، وطبعاً ستتعهّد بعدم مساندة ودعم من تصفهم السلطة بـ "الفلول"، والامتناع مستقبلاً عن مساعدة أي حراك مسلّح قد يظهر داخل الطائفة العلوية التي تعرّضت لمجازر في مارس/ آذار الماضي، وتتعرّض حالياً إلى ملاحقة وتضييق ممنهجين. علاوةً على ذلك، فالحضور الروسي، على ما تذهب إليه دمشق، سيخلق نوعاً من التوازن مع الدور الأميركي، وسيغطّي على الأقل مساحة جغرافية ويفرض فيها نوعاً من "الأمان" ومسحةً من "الحيادية"، وتالياً يحميها من أطماع الحلفاء مثل تركيا وغيرها، وهو ما يعني، في حساب آخر، حمايتها من الهجمات الإسرائيلية مستقبلاً.

تبدو السلطة وكأنها تمتلك بالفعل تصوراً شاملاً لـ "تصفير المشاكل" مع كل الفواعل الإقليمية والدولية، ومن بينها تلك التي تدخلت وتورّطت في الأزمة السورية مباشرة وساهم دعمها العسكري، سواء للنظام أو للمعارضة المسلحة، في إطالة أمد النزيف السوري، أو تلك التي تحتلّ عملياً مساحاتٍ من الجغرافيا السورية، كإسرائيل وتركيا، وكل ذلك لتوطيد حكمها وتثبت أركان الدولة (دولة الفصيل) التي تجهد في إقامتها الآن. ليس ثمة من حلول جذرية تتم حسب القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة فيما يخصّ الاحتلالين الإسرائيلي والتركي للأراضي السورية، ولا توافقات تأخذ المصلحة الوطنية مرجعاً، على سبيل استحصال اعتذار من روسيا عن دورها في الحرب الأهلية السورية، وطلب تعويضات للعائلات التي دمّرتها وشتّت شملها الآلة العسكرية الروسية. لا تأخذ السلطة مصالح الشعب السوري ولا سلامة وطنه وسيادته بالحسبان حين التعامل مع الخارج، بل تنطلق من مصلحتها هي، في أن تساهم هذه العلاقات (أو في توصيف أدق: التنازلات) ضمن صيغتها الجديدة في ترسيخ حكمها (حكم الفصيل)، وتقديم نفسها للخارج كجهة قادرة على الحفاظ على مصالح من تتفق معه، فتمنحه كل الامتيازات التي يريدها من سوريا، بقرار مركزي فردي سريع، ودون الحاجة إلى آليات تفرضها المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً، مثل مجلس الشعب، وفي ظل غياب تام للمعارضة وللإعلام الناقد، مع مصادرة السلطة للحياة السياسية، وحظرها للأحزاب الوطنية العريقة.

إنها ذهنية ومنهجية "الخارج أولاً"، في حمى مساعي السلطة لترتيب الأوراق وفرض معادلات جديدة، حتى تنجح من خلالها في تشكيل واقع يكون في صالحها هي. واقع يفرض السلطة على الشعب السوري فرضاً، ويسدّ الطرق أمام رافضي هذه السلطة من السوريين والقوى والأحزاب الوطنية، ويتركهم جميعاً وحيدين، مكشوفي الظهر، أمام سلطة وظيفية ترتّب وضعها عبر التنازل للخارج وإرضاء هذا الطرف أو ذاك، كل بأسلوب وطريقة، ودائماً عبر منح كل طرف جزءاً من "الكعكة السورية"، لكي تتفرغ هي للداخل، فتقصي القوى المعارضة لحكمها وتنكّل بكل الساعين لبناء سوريا كدولة قانون ومؤسسات بصيغتها الديمقراطية اللامركزية. الناظر إلى حكم سلطة "هيئة تحرير الشام" خلال الأشهر العشرة الماضية، لن يجد سوى الكوارث التي أتت بها للشعب السوري، فمن مجازر الساحل بحقّ المكون العلوي السوري إلى مواجهات دمشق والهجمات على السويداء بحقّ المكون الدرزي السوري، وصولاً إلى التهديد (والاستقواء بالآلة العسكرية التركية)، ضد الكرد والإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا. والآن تتحرّك السلطة لترضي كل الأطراف على حساب الشعب والوطن السوري، فتتسامح و"تسمو" على حساب السوريين، وتسمّي ذلك براغماتية و"فهلوة" سياسية. إنها تحاول "لم الشامي على المغربي" كما يقول المثل المصري، وتراهن على إحداث توافق بين دول تتعارض مصالحها في كل الإقليم وليس في سوريا فقط. ومن هنا فهي لا تجد صعوبة في الإدعاء بإحداث توافق ومصالحة بين كل من إسرائيل وتركيا، والولايات المتحدة وروسيا، وقطر والسعودية على الأرض السورية! أما من جهتها فتمضي الجوقة الإعلامية (سحرة فرعون) في استنباط المسوّغات والمبرّرات لهذه السلطة، وتواصل التغطية على تنازلاتها للخارج، كما غطّت على انتهاكاتها في الداخل بحقّ السوريين، وتذهب في المديح والتمجيد عبر الحديث عن "السلطة الضرورة" المنهمكة في "تصفير المشاكل" مع الخارج، لبناء "نموذج سنغافورة" العتيد. ذلك النموذج الذي اكتشف أحمد الشرع مؤخراً أن بينه وبين تحقيقه سنوات ضوئية، سيما وأن إعادة الإعمار، بمعنى الوصول إلى "سوريا عام ٢٠١١"، أي سوريا ما قبل اندلاع الحرب الأهلية، تحتاج من ٦٠٠ إلى ٩٠٠ مليار دولار!

قوات سوريا الديمقراطية والذكرى السنوية العاشرة للتأسيس

● د. مرشد اليوسف

تأسّست قوات سوريا الديمقراطية في رحم الأزمة السورية والفراغ الأمني الذي أعقبها، لتكون امتداداً طبيعياً لتجربة وحدات حماية الشعب (YPG) التي تشكّلت أساساً في المناطق الكردية.

ولم يكن تأسيس قوات سوريا الديمقراطية مجرّد ردّ فعل عسكري في مواجهة تمدّد تنظيم داعش الإرهابي، بل كان تعبيراً عميقاً عن رغبة المكوّنات المختلفة لشمال وشرق سوريا في بناء نموذج للحكم الذاتي، يقوم على فكرة الإدارة الذاتية الديمقراطية.

وتبنّت قوات سوريا الديمقراطية، منذ بداياتها، خطاباً سياسياً يجمع بين الدفاع عن الذات والتمسّك بحقوق المكوّنات المختلفة في سوريا، مسلّحةً برؤية أيديولوجية مستمَدّة من فكر القائد الكردي عبد اللّه أوجلان، الذي يؤكّد على الكونفدرالية الديمقراطية والتشاركية كبديل عن نموذج الدولة المركزية.

وضمن هذا السياق؛ قدّمت قوات سوريا الديمقراطية نفسها منذ البداية كمشروع شامل لجميع سكان المنطقة، وليس كقوات عِرقية فحسب؛ وهو ما تجلّى في انضمام عناصر عربية وسريانية وآشورية إلى صفوفها.

ومن مواجهة الإرهاب إلى الصراعات المعقّدة، شكّلت المواجهة العسكرية المحور الأساسي الذي حدّد مسار هذه القوات وبنت سمعتها الدولية. ومثّلت المعارك ضدّ تنظيم داعش المعركة المصيرية لقوات سوريا الديمقراطية؛ بدءاً من الدفاع البطولي عن مدينة كوباني في ٢٠١٤ على يد وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة، التي أصبحت رمزاً للمقاومة العالمية ضد الإرهاب، وصولاً إلى تحرير الرقة، عاصمة التنظيم المفترضة، في ٢٠١٧ على يد قوات سوريا الديمقراطية. هذه المعارك الطاحنة لم تكن مجرّد عمليات عسكرية، بل كانت صراعاً وجودياً بالنسبة للإدارة الذاتية، وأكسبتها دعماً دولياً بقيادة التحالف الدولي، ومثّلت العمليات العسكرية التركية والعدوان ضدّ عفرين عام ٢٠١٨، ثم كري سبي/ تل أبيض، وسري كانييه/ رأس العين عام ٢٠١٩ منعطفاً أمنياً وسياسياً بالغ الأهمية بالنسبة لقوات سوريا الديمقراطية.

ولم تكن هذه الهجمات سوى استهداف لأمن المدنيين ومحاولة لتفكيك نموذج الإدارة الذاتية. دافعت قوات سوريا الديمقراطية عن هذه المناطق لا باعتبارها أراضٍ كردية بحتة فحسب، بل كمناطق نموذجية لمشروعها السياسي متعدّد المكوّنات.

وظلّت العلاقة مع نظام الأسد واحدة من أكثر المحاور تعقيداً؛ حيث كانت تتراوح ما بين التنسيق الأمني المحدود في بعض المناطق، والصراع الخفيّ على النفوذ في مناطق أخرى. قوات سوريا الديمقراطية ترفض فكرة العودة إلى سلطة الدولة المركزية بالشكل السابق، في حين يرى النظام الحالي أنّ وجود قوات سوريا الديمقراطية يمثّل تحدّياً لسيادته.

تمثّل اللامركزية العمود الفقري للمشروع السياسي الذي تتبنّاه قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية؛ ولا يُنظَر إلى هذا المطلب على أنّه خطوة نحو الانفصال، بل كوسيلة لإعادة بناء سوريا على أساس عقد اجتماعي جديد يعترف بتنوّعها ويوزّع السلطة والثروة بعدالة أكبر.

ويسعى هذا المشروع إلى: ضمان الحقوق الثقافية واللغوية للمكوّنات غير العربية، وخاصة المكوّن الكردي والسرياني، وإدارة الموارد المحلّية بشكل مباشر، بعد عقود من التهميش من قبل المركز، وبناء مؤسسات محلّية منتخَبة تقوم على تمثيل جميع المكوّنات.

وتقف قوات سوريا الديمقراطية اليوم على مفترق طرق حاسم، تواجه مجموعة من التحدّيات الجسيمة التي ستحدّد مصيرها ومصير مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية. وتبقى احتمالية حدوث عدوان عسكري من قبل السلطة السورية الجديدة ضدّ الإدارة الذاتية قائمة؛ ممّا يضع مستقبل المنطقة بأكمله أمام مجازر جديدة.

وتجد قوات سوريا الديمقراطية نفسها في قلب الصراعات الإقليمية والدولية على الأرض السورية، ما بين الدعم الأمريكي المتقلّب، والعداء التركي الثابت، والمفاوضات المتعثّرة مع النظام السوري.

والحقيقة؛ تمثّل تجربة قوات سوريا الديمقراطية نموذجاً فريداً في سياق الأزمة السورية والصراع الإقليمي، فهي ليست مجرد قوة عسكرية، بل هي مشروع سياسي واجتماعي يحاول تقديم بديل عن نموذج الدولة المركزية من جهة، وعن نموذج الدولة الدينية من جهة أخرى. ومستقبل هذا المشروع لا يزال معلّقاً بين مطرقة العداءات الإقليمية وسندان التعقيدات الداخلية.

ونأمل أنّ يتمّ تنفيذ الاتفاق الأخير بين الجنرال مظلوم عبدي والرئيس الشرع واللجان العسكرية من الطرفين حول انضمام قوات سوريا الديمقراطية إلى الجيش السوري على شكل فيالق، وأن يكون بداية للتفاهمات المهمّة الأخرى حول النظام اللامركزي السياسي.

ورغم كل الصعوبات؛ فإنّ قوة قوات سوريا الديمقراطية في الذكرى العاشرة لتأسيسها، وقوة تجربتها، وقوة أهدافها، ومطالبها المشروعة، والدعم الشعبي الذي تحظى به من جميع المناطق السورية؛ إنّما تجعلها الطرف الأقوى في المعادلة السورية الحالية.

سيبان حمو: قسد مستعدة للانضمام للجيش السوري الجديد شرط احترام هويتها ونضالها

أكد عضو القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية وعضو اللجنة العسكرية للتفاوض مع حكومة دمشق، سيبان حمو، أن قوات سوريا الديمقراطية مستعدة للانضمام إلى الجيش السوري الجديد المزمع تشكيله، لكن بشرط أن يتم الدمج على أسس تحترم هوية "قسد" ونضالها وتضحياتها، وتحفظ حقوق جميع مكونات الشعب السوري دون استثناء.

بحسب المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية، قدّم حمو عرضاً شاملاً لرؤية القوّات حول المفاوضات الجارية مع حكومة دمشق، متحدثاً عن العقبات التي تواجه عملية الدمج منذ توقيع اتفاقية العاشر من آذار ٢٠٢٥، ومؤكداً أن "قسد" ستظل قوة وطنية جامعة تدافع عن جميع السوريين حتى تحقيق نظام ديمقراطي عادل.

وقال: "تجري بيننا وبين حكومة دمشق سلسلة من الاجتماعات والحوارات، وأُدخل مصطلح الدمج منذ اتفاقية العاشر من آذار في أدبيات التفاوض بيننا وبينهم".

وبيّن أنه "منذ تأسيس قوات سوريا الديمقراطية، ناضلنا من أجل هدف أساسي تبنيناه، وهو بناء سوريا ديمقراطية قائمة على التشاركية وضمان حقوق جميع مكونات الشعب السوري دون تمييز أو إقصاء"، مردفاً أنه "لأجل هذا الهدف، تأسست قواتنا، ولاتزال متمسكة به، وقد خاضت حروباً ضارية ضد تنظيم داعش وكافة الأطراف المعتدية، وقدمت تضحيات جسيمة في سبيل تحقيق هذا الهدف".

ورأى سيبان حمو أن "قوات سوريا الديمقراطية ليست تشكيلاً عسكرياً، بل هي قوات تحمل هدفاً سياسياً واجتماعياً واضحاً، أعلنت منذ البداية كفاحها ضد التهميش والدكتاتورية والظلم وناضلت ضدها، واستمر هذا النضال بوتيرة ثابتة حتى سقوط النظام البعثي، وبعدها تشكلت حكومة مؤقتة عمادها هيئة تحرير الشام"، مبيناً أنه "في العاشر من آذار ٢٠٢٥، وُقعت اتفاقية معها، ومنذ ذلك التاريخ دخلنا في حوار مباشر لمناقشة سبل تنفيذ الاتفاق".

وأكد سعيهم الى "الدمج ضمن الجيش السوري المراد تشكيله، ونؤمن أن قوات سوريا الديمقراطية هي الأساس لبناء الجيش الوطني الجديد"، منوهاً الى أنه "لا يمكن بناء جيش سوري وطني من دون مشاركة قسد، بهذا الإطار أعلنا استعدادنا للانضمام إلى الجيش الجديد، وهذا هو هدفنا الاستراتيجي".

وذكر أنه "خلال الفترة الماضية، وُجهت إلى قواتنا اتهامات بتعطيل أو إبطاء عملية الدمج، وهذه الادعاءات غير صحيحة على الإطلاق ولا تستند إلى الحقائق"، مشدداً: "على العكس، نحن نرغب في الانضمام إلى الجيش الجديد، لكن هناك بعض الأطراف تحاول تفسير عملية الدمج وفق رؤى ضيقة لاتزال أسيرة ذهنية النظام السابق".

واتهم سيبان حمو تلك الأطراف بأنها "تسعى إلى القضاء على قواتنا أو إلغاء هويتها السياسية والاجتماعية والإدارية، وهو ما لن نقبله إطلاقاً، لأن مثل هذه المحاولات لا يمكن وصفها بالوطنية ولا تندرج ضمن أهداف مشروعة".

وأكد أن "الدمج الذي نطالب به يجب أن يحفظ هوية قسد ويحترم نضالها، ولسنا نتحدث هنا فقط عن شمال وشرق سوريا، بل عن جميع المكونات السورية التي ينبغي أن تشارك في بناء سوريا الجديدة، السنة، الدروز، المسيحيون، الكورد، والعلويون. فإذا لم يُعترف بحق مكوّن واحد فقط، فإن سوريا لن تكون قد تخلّصت بعد من الظلم الذي عانت منه طويلاً".

أما بخصوص اجتماع دمشق الأخير، قال سيبان حمو: "سادت أجواء إيجابية بمشاركتنا ومشاركة وزارة الدفاع وعدد من المسؤولين الأميركيين، ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى أي نتائج ملموسة، واقتصرت المخرجات على وعودٍ شفهية وآمال عامة دون اتفاقات واضحة ومكتوبة، وقد شددنا على ضرورة ترجمة الأجواء الإيجابية إلى خطوات عملية على الأرض".

عضو القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية، أضاف: "ناقشنا خلال الاجتماع آليات انضمام قوات سوريا الديمقراطية إلى الجيش السوري، وذكرنا بشكل مطول أسباب ودوافع بناء قوات سوريا الديمقراطية وكفاحها، وأوضحنا بشكل صريح أن الأسباب التي دفعت لتشكيل قسد لاتزال قائمة، وحتى تنجح عملية الدمج، يجب معالجة الأسباب المرتبطة بالمخاطر التي تهدد شعبنا في شمال وشرق سوريا".

وأكد: "بحسب قناعتنا، مازالت الحكومة المؤقتة عاجزة عن إشاعة الطمأنينة والأمان لدى مختلف المكونات، ولم تتخذ خطوات جادة لإزالة المخاوف، وقد شهدنا في الآونة الأخيرة مقاربات كارثية من جانب الحكومة وقواتها، تمثلت في حالات قتل جماعي استهدفت العلويين والدروز، إضافة إلى حالة الفوضى الأمنية المنتشرة في البلاد".

ووصف سيبان حمو هذه الممارسات بأنها "شكلت تحدياً جدياً أمام جهود دمج قسد، وأكدت الحاجة الملحة لاستمرار وجود قواتنا لحماية شعبنا. وهنا نتساءل: ما هي الخطوات الإيجابية الملموسة التي اتخذتها الحكومة المؤقتة لدعم عملية الدمج في ظل هذه الانتهاكات؟".

بشأن أحداث حي الشيخ مقصود، قال سيبان حمو إنه "في الوقت الذي نتحدث فيه عن دمج قسد، تعرض حي الشيخ مقصود في حلب للحصار والهجوم، رغم اتفاقية العاشر من آذار التي انسحبت قواتنا بموجبها من المنطقة، ورغم ذلك، أقدمت فصائل تابعة لحكومة دمشق على الهجوم على الحي المحاصر، محاولة تكرار ما حدث في السويداء والساحل، وهاجمت الحي من عشرة محاور".

ونبّه الى أنه "لولا صمود السكان ومقاومتهم، المستندة إلى تجربتهم السابقة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، لكانت الكارثة أكبر"، مضيفاً أن "هذه الاعتداءات تثير الكثير من التساؤلات والمخاوف، وتتناقض تماماً مع ما يُروّج له من أن الأوضاع تسير بشكل جيد، لذلك، يجب أن تتحول الخطابات الإيجابية إلى خطوات عملية تبعث على الطمأنينة، لا إلى أفعال تولّد التوتر والمشاكل كما يحدث الآن".

بخصوص مؤتمرات الحوار وصياغة الدستور، أوضح سيبان حمو: "أكدنا مراراً أن إقصاء المكونات السورية، وخاصة شعبنا في شمال وشرق سوريا، عن مؤتمرات الحوار وصياغة الدستور وسنّ القوانين وتشكيل الحكومة، يمثل مشكلة حقيقية بالنسبة لنا"، مشدداً: "يجب على الطرف الآخر أن يدرك أن عدم احترام إرادة المكونات السورية سيمنع الحكومة الحالية من أن تكون ممثلة لجميع السوريين".

وأشار الى أنه "لا يمكن لأي حكومة أو جيش أن يحظى بالاحترام ما لم يشارك جميع المكونات في بنائه، وسوريا لن تكون وطناً للجميع من دون مشاركة الجميع، ولن نسمح بتكرار السياسات الإقصائية التي عانى منها السوريون لعقود".

كما شدد على أن "وجودنا داخل الجيش السوري هو شرط أساسي لتجاوز الأزمة الحالية وحماية جميع المكونات"، مستدركاً أن "هذا الدمج يجب أن يتم على أساس الاحترام المتبادل والتشاركية، لا وفق رؤية بعض الأطراف في دمشق التي تبني خططها على الإقصاء والتصفية".

كما قال: "ستستمر الحوارات، وستبقى إزالة مخاوف شعبنا أساس أي خطوة نتخذها، وطالما أن الحكومة الحالية لا تتخذ إجراءات حقيقية لطمأنة المكونات السورية، فإن قسد ستظل القوة التي تدافع عن وجود شعبنا وحياته وهويته في مواجهة أي خطر".

بخصوص عملية الدمج، بيّن عضو القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية: "أوضحنا للمسؤولين في دمشق أن تسريع عملية الدمج مرتبط بمواقفهم وخطواتهم المقبلة تجاه حقوق جميع المكونات وفتح باب الشراكة الوطنية، وخطواتهم القادمة هي التي ستحدد ما إذا كانت عملية الدمج ستتسارع أو ستتباطأ أو ربما تتجمد".

وتابع: "قدمنا مثالاً واحداً واضحاً يمكن أن يقوموا به لتهيئة الأجواء أمام انضمام قسد ويتمثل بقضية عفرين، وأكدنا أن عودة المهجرين العفرينيين وتعويض المتضررين ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات هي مؤشرات رئيسية على جدية الحكومة ببناء جيش وطني، وقلنا لهم إن موقفكم من عفرين سيكون المعيار الحقيقي لمواقفكم من باقي القضايا في شمال وشرق سوريا وسوريا عامة".

ولفت الى أنه بحال "تصرفتم بعدالة تجاه عفرين وأزلتم المظالم وقمتم بتهيئة الأجواء أمام عودة المهجرين، يمكن عندها النظر إلى الحكومة المؤقتة برؤية مختلفة، ليس فقط من أجل عفرين بل من أجل جميع المناطق السورية".

وتابع: "أثبتت قواتنا من خلال كفاحها وسياساتها نجاح مشروعها الوطني في الحفاظ على وحدة سوريا الجغرافية والاجتماعية، في وقتٍ كانت فيه البلاد تمزقها الطائفية والانقسامات، ولهذا تحظى قسد باحترام واسع بين مختلف المكونات السورية".

وأعرب عن الأمل في أن "تعمّ حالة الأمان التي نعيشها كل مناطق سوريا، من السويداء إلى الساحل، ومن الداخل إلى الشمال، على أساس التسامح والتعايش والعطاء".

وأضاف سيبان حمو أن "على شعبنا أن يثق بقواته ومقاتليه بأنهم لن يترددوا لحظة في الدفاع عنه، وسيواصلون كفاحهم مهما اشتدت التحديات"، داعياً الجميع إلى "اليقظة من محاولات الأعداء الساعية للنيل من تماسكنا وتنفيذ مخططاتهم القذرة، وأخصّ بالذكر أبناء دير الزور والرقة، الذين ينبغي أن يدركوا أن قوات سوريا الديمقراطية التي قدّمت آلاف الشهداء لتحريرهم من إرهاب داعش ستواصل الدفاع عنهم وتمثيلهم في دمشق بما يليق بتضحياتهم".

رياض درار: اللامركزية مشروع ثقة ووحدة وطنية لسوريا المستقبل

عند الحديث عن مستقبل الحكم في البلاد يأتي النظام اللامركزي بوصفه الضمانة الواقعية لوحدة سوريا واستقرارها، فهي ليست طريقاً للتقسيم، بل مشروعاً وطنياً لبناء دولة المواطنة وتجاوز الاستبداد، وترسيخ عقد اجتماعي جديد يقوم على الشراكة والعدالة والمساواة.

يؤكد الرئيس المشترك للمكتب الاستشاري في مجلس سوريا الديمقراطية رياض درار، أن أكثر الاعتراضات التي تواجه اللامركزية في المجتمع السوري تتمثل في الاعتقاد بأنها طريق للانفصال وتقسيم البلاد، بينما يمكن أن تكون في الحقيقة ضمانة حقيقية لوحدة الدولة إذا طُبّقت بوعي دستوري وسياسي سليم، بحيث تبقى السيادة والهوية الوطنية واحدة، ويتم توزيع الصلاحيات بشكل عادل ومتوازن في مجالات الخدمات والتعليم والصحة والزراعة والتخطيط المحلي، في حين تبقى السياسة الخارجية والدفاع والمالية والموارد الاستراتيجية بيد المركز، مع وجود آليات تنسيق ورقابة دستورية تضمن الالتزام بسياسات الدولة العامة.

ويشير درار إلى أن اللامركزية يمكن أن تكون مشروع ثقة بين السوريين وبين المركز والأطراف، حين يشعر كل مكون بالاعتراف والتمثيل، وتمنع في الوقت ذاته عودة نظام الاستبداد والهيمنة الأحادية، مع ضمان وحدة القرار السيادي في المسائل الكبرى.

وفي نظام لامركزي يخضع لدستور واحد وعلمٍ واحد وجيش واحد وسياسة خارجية واحدة، تُمنع مظاهر التهميش والظلم، ويترسخ الشعور بالشراكة والكرامة داخل الدولة، مما ينزع مبررات التمرد والانفصال، ويعزز الثقة بين المكونات والدولة، حين تُحترم الهويات الثقافية والدينية ويشعر الجميع أنهم ممثلون في الدولة.

ويضيف أن عدم فرض المركز نفسه بالقوة وجعله الضامن المشترك لمصالح الجميع سيجعل من الوحدة الوطنية عنواناً لعقد اجتماعي فعلي يستند إلى التفاهم والتوزيع العادل.

ويرى درار أن إصدار القرار من مركز واحد وتكثيف السلطة والتخطيط في جهة مركزية واحدة، رغم ما فيه من إيجابيات تتعلق بوحدة القرار وسرعة الحسم، إلا أنه في الدول المتنوعة يؤدي إلى نتائج سلبية كما شهدت سوريا في العهود السابقة. إذ إن تركيز السلطة المفرطة بيد بضعة أفراد أدى إلى تهميش القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى، وأضعف المشاركة الشعبية، وهمّش الأقليات والمناطق الطرفية، وعمّق الاستبداد والدور السلطوي، وأخلّ في توزيع الثروة والخدمات مما أصاب الأطراف بالإهمال وضعف البنى الداخلية وانعدام العدالة في التنمية، وأضعف المبادرات المحلية التي كانت تنتظر القرار من المركز.

ويشير إلى أن النظام اللامركزي يعزز المشاركة والتمثيل من خلال المجالس المحلية المنتخبة التي تحمل صلاحيات حقيقية في التشريع المحلي وإدارة شؤونها الخاصة، ما يخلق ثقافة سياسية جديدة تقوم على المشاركة والمساءلة، ويمنع احتكار السلطة وتحكم فئة واحدة.

وفي دولة متعددة المكونات مثل سوريا، تسمح اللامركزية لكل منطقة بإدارة شؤونها بما ينسجم مع هويتها دون المساس بوحدة الدولة، فتحوّل التنوع من مصدر صراع إلى مصدر غنى وتوازن. كما تتيح للأقاليم إدارة مواردها وإنفاق جزء منها محلياً والتخطيط لمشاريع تنموية تتناسب مع واقعها الزراعي أو الصناعي أو السياحي، وتمكّن المجالس المحلية من الإسراع في حل قضايا الخدمات وتشجيع التنافس الإيجابي، مما يعزز ثقة المواطن بدولته ويجعله أكثر شعورًا بالكرامة والانتماء. ويؤكد أن اللامركزية هي الطريق الأكثر واقعية لما بعد الصراع، ولإقامة دولة المواطنة لا دولة السلطة.

ويشدد درار على أن حماية النسيج الوطني، خصوصاً بعد أحداث الساحل والسويداء وما شهدته من مجازر، تتطلب منح المجتمعات المحلية دورًا في إدارة شؤونها الأمنية والاقتصادية. فالوقاية من المجازر تحتاج إلى أكثر من مجرد إعادة توزيع الصلاحيات المدنية؛ بل إلى بناء مؤسسات أمنية محلية وآليات رقابة ومصالحة وخطوات تنفيذية واضحة ومقترحات تشريعية ودستورية ضامنة.

ويؤكد ضرورة وجود شرطة محلية مدنية منتخبة ومحايدة مسؤولة أمام المجلس المحلي المنتخب، تعمل وفق قانون وطني موحد، وتحفظ الأمن العام وتحمي المنشآت وتُجري التحقيقات وفق مبادئ تحترم حقوق الإنسان، إلى جانب قوات محلية قادرة على التصدي لأي هجوم مسلح أو موجة انتقام، تعمل بتوازن بين الحفاظ على سيادة الدولة ومنع استخدام القوة تعسفًا.

كما يدعو إلى إنشاء آليات سياسية وقضائية تمنع الانتقام والتحريض، وتحاسب على خطاب الكراهية، مشيراً إلى أن لجان الحقيقة والمصالحة والعدالة تشكّل أدوات مهمة لبناء الثقة المجتمعية والسياسية وتعزيز التعايش وإحياء الذاكرة المشتركة إيجابياً.

ويخلص إلى أن اللامركزية يمكن أن تمنع المجازر أو تكرارها فقط إذا ترافق تطبيقها مع إصلاح جاد في قطاعي الأمن والعدالة، ومن خلال سياسات تنموية تقلل دوافع العنف وتضمن مشاركة حقيقية في المؤسسات الوطنية، بحيث يشعر المواطن بأهمية صوته وكيانه وتضامنه مع الهيئات التي تمثله.

ويصف درار اتفاق ١٠ آذار بأنه علامة فارقة بين الحكومة السورية الانتقالية وقوات سوريا الديمقراطية، وضمن توازنات ومصالح معقدة ينظر إليه كفرصة لتأسيس نظام لامركزي حقيقي، تتضمن إشاراته دمج مؤسسات الإدارة الذاتية في بنية الدولة، ودمج القوات العسكرية في الجيش السوري، في إطار توزيع الصلاحيات من القواعد إلى المركز، ثم على مختلف المناطق السورية.

ويؤكد أن الاتفاق يعترف بحقوق الكرد كمكون أصيل، ما يفتح الباب أمام آليات تشريعية ودستورية تمنحهم دوراً وصلاحيات محلية على قاعدة رفض التقسيم أو الانفصال. كما يوضح أن الاتفاق يحتاج إلى سعي حثيث من الطرفين دون تباطؤ أو خضوع لتأثيرات القوى الخارجية التي تخشى من نجاحه.

ويرى أن الاتفاق يشكّل خطوة لبناء الثقة عبر دمج المؤسسات والاعتراف بالحقوق، وتهدئة التوترات ومنع أسبابها، ويفتح المجال أمام مفاوضات تفصيلية حول الوزارات والإدارات والصلاحيات ودور الجيش والأمن وهيكليتهما كمؤسسات للاندماج الوطني. ويشير إلى أن الاتفاق يمثل مبادئ عامة تتطلب مزيدًا من التفاوض واختبار الجدية بين الطرفين، حيث يكمن التحدي الأكبر في التنفيذ وحسم الخلافات.

ويؤكد درار أن اللامركزية يجب أن تكون ضمانة للسيادة الوطنية، لا مدخلًا لاختراقها من قوى خارجية، وأنها حين تُصاغ كمشروع وطني لسوريا المستقبل وتُثبت دستوريًا، فإنها تصبح عامل قوة ووحدة. ويشدد على ضرورة أن ينص الدستور بوضوح على أن سوريا دولة واحدة ذات سيادة كاملة على جميع أراضيها لا تقبل التقسيم أو التنازل، وأن نظام الحكم فيها لا مركزي ديمقراطي يكفل المشاركة الشعبية في صنع القرار وتوزيع السلطات بين المركز والأطراف، مع التأكيد على أن السيادة الوطنية لا تُفوّض أو تُشارك لأي جهة خارجية.

ويضيف أن من أجل منع أي اختراق أو تبعية، يمكن إنشاء هيئة رقابة وطنية على العلاقات الخارجية والمعونات الدولية لضمان الشفافية، وجعل أي علاقة مع قوى أجنبية دون تفويض رسمي شكلاً من أشكال الخيانة التي يعاقب عليها القانون.

ولطمأنة السوريين بأن اللامركزية هي النموذج الأمثل لتأمين الوحدة الوطنية، يوضح درار أن هناك تجارب ناجحة في العالم لأنظمة لامركزية قوية، مثل السويد وألمانيا والهند، وهي اتحادات تقوم على مبدأ تقاسم السلطة داخل الوحدة. ويؤكد أن اللامركزية لا تعني تعدد الولاءات، بل تنظيم العلاقة بين المركز والمناطق ضمن عقد وطني واضح.

ويشير إلى أنه إذا تم تنفيذ اتفاق ١٠ آذار بما يؤدي إلى تعديلات دستورية توزّع السلطة دون تفكيكها، وتُمكّن المواطنين من المشاركة في بناء الدولة وتعزيز السيادة دون الاعتماد على الخارج، يمكن تحويل هذا التفاهم إلى عقد وطني متكامل يرسخ وحدة البلاد ويعالج آثار السنوات السابقة بمشاركة جميع السوريين.

ويختتم بالتأكيد على أن اللامركزية، تعزز الروابط بين المناطق عبر تبادل المصالح والخبرات، وتجعل المواطن أكثر تمسكاً بوطنه حين يشعر بأهميته ومشاركته في قراراته ومصيره.

العقل المسجون في ذاته

■ مها يازجي

العقل أداة الإنسان لفهم العالم وبناء المعرفة، لكنه ليس مطلقًا كما يُظن، بل محدود بطبيعته وبالوسائل التي يعمل من خلالها. فـ»قيود العقل» ليست نقصًا عرضيًا، بل سمة جوهرية تحدد إمكاناته وتضع له حدودًا لا يستطيع تجاوزها. وهكذا يغدو العقل سجين أدواته، يسعى نحو الحقيقة لكنه لا يدرك منها سوى أطيافها.

أولى قيود العقل أنه يعتمد على الحواس كمصدر للمعرفة. فهو لا يستطيع التفكير إلا بما تمنحه له التجربة، ولا يدرك الأشياء إلا كما تظهر له ضمن أطر الزمان والمكان. كما قال كانط، لا يعرف العقل الأشياء في ذاتها، بل ظواهرها فقط، أي صورها التي تتشكل في الوعي الإنساني. بذلك يصبح إدراكنا للعالم مقيدًا بطبيعتنا نحن، لا بطبيعة الأشياء، فيغدو كل ما نعرفه عن الوجود انعكاسًا لحدودنا الإدراكية.

ومن قيود العقل أيضًا ميله إلى النظام والانسجام، إذ يسعى دائمًا إلى إخضاع الواقع لمنطق السببية والثبات. لكن الواقع أوسع من المنطق، وأعقد من أن يُحصر في قواعد عقلية صارمة. فالعلم الحديث، خصوصًا في الفيزياء الكمية، كشف أن الكون لا يخضع دومًا للتحديد العقلي التقليدي، وأن بعض الظواهر تقوم على الاحتمال والغموض. ما يعني أن العقل لا يكتشف الواقع كما هو، بل يصوغه وفق نماذجه الخاصة. إننا لا نرى العالم في حقيقته، بل كما يسمح لنا عقلنا برؤيته.

والعقل أيضًا مقيد باللغة، فهي أداته للتفكير والتعبير في آن واحد. اللغة ليست مجرد وسيلة نقل للفكر، بل إطار يشكله ويحدّه. فما يمكن التفكير فيه يجب أن يكون قابلاً للتعبير عنه، وما لا تستطيع اللغة قوله يبقى خارج نطاق الوعي المفهومي. كما أشار فتغنشتاين، «حدود لغتي هي حدود عالمي». فالعقل محكوم بالمفردات والمفاهيم التي ترسمها اللغة والثقافة، ولا يستطيع تجاوزها إلا نسبيًا. حتى العقلانية ذاتها ليست كونية تمامًا، بل مشروطة بالأطر التاريخية والاجتماعية التي ينتمي إليها الإنسان.

ثم هناك القيود النفسية والعاطفية. فالعقل ليس كيانًا مجردًا، بل جزء من الذات الإنسانية التي تتأثر بالرغبات والمخاوف. كثير من أفكارنا العقلانية تخفي وراءها دوافع لاواعية؛ فنحن نستخدم المنطق أحيانًا لتبرير رغباتنا لا لاكتشاف الحقيقة. نيتشه أشار إلى هذا الجانب حين قال إن الفكر كثيرًا ما يكون وسيلة لخدمة الإرادة. وهكذا يصبح العقل أداة مشروطة بالعاطفة، غير قادر على الحياد المطلق، لأنه لا يستطيع الانفصال عن الذات التي يفكر بها.

أما القيود الميتافيزيقية فهي الأعمق، إذ يواجه العقل أسئلة تتجاوز قدرته على الإجابة. فهو يستطيع أن يسأل عن أصل الوجود، لكنه لا يدرك العدم، ولا يفسر لماذا يوجد شيء بدلًا من لا شيء. ويمكنه التفكير في فكرة الإله، لكنه لا يستطيع تصور ماهيته دون إسقاط صفات بشرية عليه. هذه الأسئلة الكبرى — عن الغاية والمعنى والمصير — تقع خارج حدود البرهان العقلي، ولهذا كان الإيمان أو التأمل الحدسي مكملًا للعقل لا نقيضًا له.

ومن أعجب القيود أن العقل لا يستطيع تبرير نفسه. فهو يحكم على الأشياء بالصدق أو الكذب، لكنه لا يملك معيارًا خارجه لإثبات صحة منطقه. فإذا شككنا في العقل ذاته، فلن نجد أداة نحاكمه بها سوى هو نفسه، فيدخل في دائرة مغلقة لا فكاك منها. يقين العقل إذًا يقوم على إيمان ضمني بموثوقيته، وهذا الإيمان ليس عقلانيًا بل ميتافيزيقي في جوهره.

ومع ذلك، فإن قيود العقل ليست عيبًا، بل شرط لإمكان المعرفة. فلو كان العقل مطلقًا لما كان للبحث معنى، ولما وجد الإنسان دافعًا للتفكير. إن وعي الإنسان بحدوده هو ما يدفعه إلى تجاوزها، وكل تقدم علمي أو فلسفي هو محاولة لتوسيع دائرة الممكن العقلي. الحدود إذن ليست جدرانًا نهائية، بل علامات على الطريق، والحرية الفكرية الحقيقية تتحقق حين نعي هذه القيود ونتعامل معها بوعي لا بالإنكار.

العقل إذن ليس سيدًا مطلقًا، بل شريك متواضع في فهم الوجود. إنه يسعى نحو الحقيقة، مدركًا أنه لن يمتلكها كاملة، لكنه في هذا السعي يحقق جوهر إنسانيته. فقيود العقل تذكّرنا بأن المعرفة ليست امتلاكًا للحقيقة، بل اقترابًا منها عبر التساؤل الدائم. وبين حدود الإدراك واتساع الغموض، يظل العقل يمارس مهمته النبيلة: أن يفكر رغم القيود، وأن يطلب النور رغم أنه لا يستطيع احتواءه كله.

الوجود بين الخير والشر: تأملات فلسفية في معنى الألم الإنساني

■ ثابت عبد الصمد

تُعَدّ مشكلة الشر واحدة من أقدم وأعمق المعضلات التي واجهها الفكر الإنساني عبر تاريخه الطويل، فهي تقف عند نقطة التقاء الفلسفة بالدين والأخلاق والميتافيزيقا، وتشكل امتحانًا لعقل الإنسان في سعيه نحو فهم الوجود ومعناه. منذ العصور القديمة، تساءل البشر: كيف يمكن التوفيق بين وجود إله كامل القدرة وكامل الخير وكامل العلم، وبين وجود الشر والمعاناة في العالم؟ وإذا لم يكن الشر مجرد وهم، بل حقيقة واقعية محسوسة، فهل يعني ذلك أن النظام الكوني الذي نحيا فيه ناقص أو ظالم أو عشوائي؟ هذه الأسئلة لا تنفك تُطرح في كل عصر بثوب جديد، إذ تعيد نفسها كلما واجه الإنسان تجربة الألم أو رأى مظاهر القسوة والفساد في الطبيعة والمجتمع.

في جوهرها، مشكلة الشر هي صدام بين الإيمان بالعناية الإلهية وبين الملاحظة التجريبية للواقع. فإذا افترضنا أن اللّه خيّر على نحو مطلق، فهو لا يريد الشر. وإذا افترضنا أنه قادر على كل شيء، فهو يستطيع منعه. وإذا افترضنا أنه عليم بكل شيء، فهو يعلم متى وأين سيقع الشر. فكيف إذن وُجد الشر رغم هذه الصفات؟ هذا السؤال، الذي صاغه الفيلسوف اليوناني Epicurus منذ أكثر من ألفي عام، ظلّ يطارد العقول حتى يومنا هذا. وقد رأى بعض المفكرين في هذا السؤال الحُجّة الأقوى ضد الإيمان الديني، فيما اعتبره آخرون بابًا لفهم أعمق لطبيعة الخير والمعاناة وحرية الإنسان.

عند النظر في هذا الإشكال، يمكن التمييز بين نوعين من الشر: الشر الطبيعي والشر الأخلاقي. الشر الطبيعي هو ما ينتج عن الظواهر الكونية التي تسبب الألم والدمار دون تدخل مباشر من الإنسان، مثل الزلازل والأمراض والأعاصير والمجاعات. أما الشر الأخلاقي، فهو ما ينجم عن أفعال الإنسان الحرة التي تتسم بالقسوة أو الظلم أو الأنانية، كالقتل والاستعباد والحروب. كلا النوعين يثيران التساؤل حول عدالة النظام الكوني، لكن الشر الأخلاقي يبدو أكثر التصاقًا بمسؤولية الإنسان، في حين أن الشر الطبيعي يثير الإشكال من زاوية عناية اللّه بالطبيعة وبالكائنات التي تعاني دون ذنب.

تاريخ الفكر الفلسفي حافل بالمحاولات لتفسير هذا التناقض الظاهري. رأى أفلاطون أن الشر ليس وجودًا حقيقيًا بحد ذاته، بل هو نقص في الخير، أو قصور في صورة الوجود عن الكمال المطلق الذي تتمتع به «عالم المثل». فالعالم المحسوس هو انعكاس ناقص لتلك المثل الكاملة، ومن ثم فإن وجود الشر فيه ليس إلا علامة على محدوديته. أما أرسطو، فربط الشر بخلل في الغاية، أي حين لا يؤدي الشيء وظيفته الطبيعية كما ينبغي. الشر عنده ليس جوهرًا قائمًا، بل انحراف عن نظام الغايات الطبيعية الذي يسعى نحو الكمال. هذا الفهم الأرسطي مهد لفكرة لاحقة تبناها الفلاسفة المسيحيون، وعلى رأسهم القديس أوغسطين، الذي رأى أن الشر ليس مخلوقًا، بل هو غياب الخير.

أوغسطين، الذي واجه مشكلة الشر في سياق الإيمان المسيحي، حاول أن يبرئ اللّه من مسؤولية وجود الشر بأن ربطه بحرية الإرادة البشرية. فاللّه خلق الإنسان حرًا، لأن الحرية شرط أساسي للمحبة والفضيلة. لكن الحرية تتضمن إمكانية الخطأ والعصيان. حين اختار الإنسان الشر بإرادته، دخل الخلل إلى النظام الأخلاقي، وانتقلت نتائجه إلى الطبيعة ذاتها. بهذا التفسير، يصبح الشر نتيجة لحرية الإنسان لا لإرادة اللّه، واللّه لم يرد الشر إيجابًا، بل سمح به ضمن النظام الكوني الذي يقوم على إمكانية الاختيار. هذا الطرح، المعروف باسم «دفاع الإرادة الحرة»، ظل من أبرز الحلول اللاهوتية للمشكلة حتى العصور الحديثة، لكنه لم يُنهِ التساؤل. فحتى لو كان الشر الأخلاقي نتيجة حرية الإنسان، فماذا عن الشر الطبيعي الذي لا دخل لإرادة البشر فيه؟

في محاولة للإجابة، ذهب بعض الفلاسفة إلى القول بأن الشر الطبيعي يؤدي دورًا ضروريًا في تحقيق التوازن الكوني أو في تربية الروح الإنسانية. فالعالم الذي يخلو من المعاناة سيكون عالمًا بلا اختبار، ومن ثم بلا فضيلة. الشجاعة لا تكون إلا بوجود الخطر، والصبر لا معنى له دون الألم، والرحمة لا تتجلى إلا أمام المعاناة. هذه الرؤية، التي نجد صداها في فكر لايبنتز، ترى أن الشر جزء من «أفضل العوالم الممكنة» التي اختارها اللّه بحكمته. إذ لو أمكن خلق عالم يخلو تمامًا من الشر ويحتفظ بكل الخيرات الموجودة في عالمنا، لفعل اللّه ذلك. لكن بنية الوجود تقتضي أن تتحقق بعض الخيرات العليا فقط بوجود قدر من الشر الأدنى.

غير أن هذا التبرير لم يقنع الجميع. فقد رأى فولتير، في هجائه اللاسع لفلسفة لايبنتز في روايته «كانديد»، أن القول بأن هذا هو أفضل العوالم الممكنة مجرد وهم يبرر اللامعقول. فكيف يمكن أن تكون الكوارث والمجازر والمآسي جزءًا من نظام أمثل؟ إن الألم الإنساني، بالنسبة لفولتير، لا يمكن تبريره بمبررات ميتافيزيقية، بل هو نداء احتجاج أخلاقي ضد كل محاولات التبرير. من هنا انطلقت الفلسفات الوجودية لاحقًا لتضع مشكلة الشر في قلب التجربة الإنسانية ذاتها، لا كمعضلة لاهوتية بل كأزمة معنى.

سارتر، مثلًا، لم يرَ في الشر مشكلة ميتافيزيقية، بل نتيجة ضرورية لحقيقة الحرية المطلقة التي يحملها الإنسان. فالإنسان مشروع مفتوح يختار ذاته من خلال أفعاله، وبما أنه لا توجد طبيعة بشرية ثابتة أو قيم مطلقة سابقة على الوجود، فإن مسؤولية الخير والشر تقع بالكامل على عاتق الفرد. الشر إذن ليس شيئًا خارجيًا أو قدَرًا مقدرًا، بل خيار وجودي. وبالمثل، رأى ألبير كامو في روايته «الطاعون» أن الشر جزء من العبث الكوني، وأن الرد عليه لا يكون بالبحث عن تفسير ميتافيزيقي، بل بالمقاومة والتضامن الإنساني. فالإنسان لا يستطيع القضاء على الشر، لكنه يستطيع أن يقف في وجهه بشجاعة، وهذا وحده يمنح الحياة معناها.

أما في الفلسفة الإسلامية، فقد تناول المتكلمون والفلاسفة المسلمون مشكلة الشر من زوايا متعددة، ساعين للتوفيق بين الإيمان بقدرة اللّه المطلقة وعدله وبين وجود الشر في العالم. فالمعتزلة، مثلًا، أكدوا على عدل اللّه وعدّوا الشر ناتجًا عن أفعال الإنسان الحرة، رافضين أن يُنسب الظلم إلى الخالق. أما الأشاعرة، فتمسكوا بفكرة أن كل ما يقع في الكون هو بتقدير اللّه، لكن الخير والشر من حيث الأحكام يتحددان بالنسبة لأفعال العباد لا بالنسبة للفعل الإلهي نفسه، لأن اللّه لا يُسأل عما يفعل. وذهب الفلاسفة المسلمون كابن سينا إلى تفسير قريب من رؤية أفلاطون وأوغسطين، معتبرين أن الشر ليس وجودًا حقيقيًا بل هو نقص في الوجود، وأن نظام العالم الأمثل لا يمكن أن يخلو من أوجه نقص جزئية تؤدي إلى كمال الكل. فلو لم توجد النار التي قد تحرق، لما تحققت منافعها التي تقوم عليها حياة الإنسان.

هذا الطرح الفلسفي الإسلامي يميل إلى فكرة أن الوجود في جوهره خير، وأن الشر ليس إلا عرضًا من أعراض النقص والعدم. فاللّه لا يخلق الشر لذاته، بل يخلق الخير الذي قد يلازمه شر نسبي. ومع أن هذا التفسير يبدو مرضيًا عقليًا، إلا أنه يظل في نظر كثيرين عاجزًا عن ملامسة البعد الوجداني للمشكلة، لأن المعاناة الشخصية لا يمكن تسويغها نظريًا. من هنا تبرز أهمية التمييز بين «حل» المشكلة و»التعامل» معها. الحل الفلسفي يحاول أن يفسر، أما التعامل الوجودي فيسعى لأن يمنح الإنسان قدرة على التعايش مع الألم دون أن يفقد الإيمان بالخير.

في القرن العشرين، ظهرت اتجاهات جديدة في معالجة مشكلة الشر، منها ما تأثر بظروف الحروب العالمية والمآسي الإنسانية الكبرى. فبعد المحرقة اليهودية مثلًا، تساءل الفيلسوف ثيودور أدورنو: هل يمكن للإنسان أن يظل يؤمن بعد أوشفيتز؟ لقد بلغ الشر في التاريخ الحديث حدًا جعل أي تبرير ميتافيزيقي يبدو أشبه بإهانة للضحايا. لكن في المقابل، رأت حنة آرندت أن الشر ليس بالضرورة نتاج نية شيطانية، بل قد ينشأ من تفاهة الطاعة العمياء والعجز عن التفكير، وهو ما سمّته «تفاهة الشر». هذا التحليل يكشف أن جذور الشر قد تكون في القابلية البشرية للتنازل عن المسؤولية الأخلاقية، لا في طبيعة كونية معادية.

من جهة أخرى، قدم الفيلسوف البريطاني جون هيك تصورًا معاصرًا لمشكلة الشر في إطار «دفاع تربية الروح». رأى هيك أن الغاية من خلق الإنسان ليست الراحة بل النمو الروحي، وأن الشر والمعاناة ضروريان لتحقيق هذا النضج. فكما لا يمكن للعضلة أن تقوى دون مقاومة، لا يمكن للروح أن تنضج دون ألم. اللّه لا يريد الشر لذاته، بل يسمح به كوسيلة لتحقيق الخير الأسمى، وهو اكتمال الشخصية الأخلاقية الحرة. هذا التفسير يُعيد الاعتبار لفكرة الغاية التربوية للألم، لكنه يظل محل جدل، لأن الألم في كثير من الأحيان يبدو غير متناسب مع أي خير ممكن إدراكه.

عند التأمل العميق، يبدو أن مشكلة الشر ليست مجرد معضلة عقلية، بل هي اختبار لحدود الفهم الإنساني. فالشر في جوهره يضع الإنسان أمام لغز الوجود ذاته: لماذا هناك شيء بدلًا من لا شيء؟ ولماذا لا يكون هذا الشيء كامل الخير؟ وربما يكون في هذا السؤال ما يتجاوز قدرات العقل البشري الذي يحاول قياس الكلي بما هو جزئي. فالرؤية الجزئية للعالم قد تجعل بعض الظواهر تبدو شريرة، بينما في منظار أوسع قد تكون جزءًا من نظام يتجه نحو غاية خيّرة. هذا لا يعني نفي الشر أو التقليل من فظاعته، بل يعني الإقرار بأن الحكم النهائي على الوجود يتجاوز منظورنا المحدود.

في المقابل، لا يمكن الاكتفاء بالتبريرات الميتافيزيقية لتخفيف وطأة الشر الواقعي. فالفلسفة، إذا اكتفت بالتنظير دون أن تمسّ الجانب الأخلاقي العملي، تتحول إلى تسويغ للواقع. إن الوعي الفلسفي الأصيل بالشر يجب أن يقود إلى فعل، لا إلى استسلام. فالاعتراف بأن الشر واقع لا يعني الرضا به، بل يفتح باب المسؤولية. الإنسان، بقدر ما هو كائن حرّ، مدعوّ لأن يكون شريكًا في مقاومة الشر وإبداع الخير، لا متفرجًا ينتظر عدالة غيبية.

لقد حاولت الأديان، كلٌّ بطريقتها، أن تضع للشر معنى ضمن سياق الخلق والتاريخ. في الرؤية الإسلامية والمسيحية واليهودية على السواء، ثمة وعد بعدالة نهائية تعيد التوازن المفقود. قد لا يُرفع الظلم في الدنيا، لكن العدالة الإلهية ستتحقق في الآخرة. هذا الإيمان يمنح معنى للألم ويمنع العبث من السيطرة على الوجود. ومع ذلك، يظل السؤال مفتوحًا أمام من لا يؤمن بعالم آخر: إذا كان هذا العالم هو كل ما هناك، فكيف يمكن تبرير معاناة الأبرياء؟ هنا تتحول مشكلة الشر من مسألة لاهوتية إلى قضية أخلاقية محضة تتعلق بكيفية بناء المعنى في عالم لا ضمان فيه للعدالة المطلقة.

ربما يكون الشر، في نهاية المطاف، جزءًا من التجربة الوجودية التي تدفع الإنسان إلى تجاوز ذاته نحو المطلق. فبدون مواجهة الألم، لا يدرك الإنسان قيمة الخير، وبدون معرفة الفناء، لا يدرك معنى الحياة. بهذا المعنى، يصبح الشر قوة تحرّك الفكر والروح نحو البحث عن معنى أعمق. ليست الفلسفة، في جوهرها، سوى استجابة لهذا القلق الذي يثيره وجود الشر في العالم. إنها محاولة دائمة لفهم ما يبدو غير مفهوم، ولإضفاء النظام على ما يبدو فوضويًا.

من هذا المنظور، يمكن القول إن الشر ليس فقط تحديًا للإيمان، بل أيضًا دافعًا له. فالإيمان الذي لا يواجه الشر ولا يصمد أمام المعاناة هو إيمان هشّ. والشك الذي يولده الشر في النفس قد يكون طريقًا إلى إيمان أعمق، لأنه يجعل الإنسان يطلب اللّه لا كفكرة مجردة، بل كمعنى حيّ في قلب الألم. لذلك فإن مشكلة الشر، رغم قسوتها، قد تكون نافذة إلى أسمى ما في الإنسان من توق إلى العدالة والرحمة والمعنى. هكذا تظل مشكلة الشر لغزًا مفتوحًا لا يقبل حلاً نهائيًا. فكل إجابة عنها تفتح أسئلة جديدة، وكل محاولة لتفسيرها تكشف عن عمق جديد في التجربة الإنسانية. لكنها مع ذلك ليست عبثًا، لأن البحث ذاته هو شكل من أشكال المقاومة. في مواجهة الشر، يتجلى جوهر الإنسان ككائن أخلاقي حرّ قادر على التساؤل والاختيار والتعاطف. ولعل هذا وحده هو ما يجعل من وجود الشر، على فداحته، سببًا في بقاء الوعي والضمير الإنساني حيّين.

MELÎK AYKOÇ

Mixabin ku em welatê xwe hê nû bi nû nas dikin û li ser wê bingehê berê xwe didin dîroka xwe. Dibînin ku Kurdan dîrok nivîsîne jî, her tişt lê nekolane û nenivîsîne. Di nava van lêkolînên kelehan de em rastî gelek agahîyên dîroka me ya hatiye înkarkirin, tên. Baş e ku di nava gelê me de enaneyeke wekî bîra dîrokê heye. Tiştên berê bûne, nehatine jibîrkirin, tim bê kêmasî ji nivşan derbasî nivşên din bûne. Gelek caran jî, ew kirine wekî çîrok an jî destan û nehiştine ji bîr bibin. Berê nîştecihên herêma Çaldiranê wekî devera Patnos û Milazgirê bi giranî kurdên êzdî bûne. Ev mîrîtîya Kok Axayê Êzdî û keleh û zîndana wî nîşaneke wan deman e. Lê osmanîyan di navbera salên 1830–1850yî de fermana kurdên êzdî yên Serhedê derdixe, wê demê beşek ji gelê me yê êzdî ji vê herêma bav û kalan direve û beşek jî naxwaze ji kokên xwe biqete, dimîne û di bin kirasê mislimantîyê de dijîn. Ji ber ku lêkolîneke arkeolojîk li ser kelehê nîne, em nikanin tu agahîyeke zanistî ya li ser avahîya wê bidin. Bes li ser girekî zinarîn e. Hê jî zîndan û mehzenên wê her wiha hin hîmên wê li pê ne. Di nav gel de tê gotin ku keleheke gelek mezin bûye. Bingeha wê ji berê hebûye, dibe ku ji dema xaldîyan jî mabe. Di sedsala 18an (1750–1780) de Kok Axayê Êzdî ji Kandahara Muradiyeyê hetanî Bazîdê û beşek ji axa Rojhilat Mîrîtîyeke mezin ava kiriye. Wî, wê demê ev keleh ji nû ve daye lêkirin û mezinkirin. Her wiha di zinarên bin kelehê de jî çend jûrên wekî zîndan û mehzen dane kolandinê. Keleh hilşiyaye lê zîndan hetanî vê roja me hatiye. Û Her kesê herêmê pê dizane, bes em kurdên ji herêmên din, vê nizanin. Min di gelek nivîsan de gotibû, gêncîneger belaya berhemên dîroka me ne. Ew jî dijmin in. Ji bo parçeyek piçûk dîrokekê dirûxînin. Ji ber ku gotina; "gencîneya Kok Axayê Êzdî" di vir de veşartiye, di nava gel de belav e, gêncînegeran roja 1ê Nîsana 2021ê jî di gelek cihên dîwarê zîndanê de dînamît bi cih kirine. Heta hin diteqin jî. Vê nûçeyê di hemû rojnameyên herêmê û heta di yên Tirkîyeyê de jî cih girt. Parlamenterên HDPê jî ev mijara rûxandina zîndanê birin rojeva Parlamenê. Lê dîsa jî mîna guhên me xitimî bin, me nebihîst. Ev keleha Kok Axayê Êzdî li berpala Çiyayê Arkelê ye, bi qasî 2

kîlometreyan li başûrê gundê Qubika (Yeniyaka) û 3 kîlometreyan jî li rojhilatê gundê Golesorê ye. Ev çiya ji bo parastinê gelek destdayî ye. Mirov her demê dikane di ser wan çiyan re xwe bigihîne rojhilatê Kurdistanê (Îran) Her wiha mirov dikane ji diharê vê kelehê hem zuxrên Tendureka Mezin, hem jî ya piçûk, heta Çiyayê Sîpanê jî bibîne. Zîndana di zinar de hatiye kolan 15 metreyan dirêj û 8 metreyan jî fireh e. Bi tevê odeyên din yên di zinar de 12 ode ne. Hêjayî gotinê ye ku mirov bibêje, fermandarîya zîndanê di destê keça Kok Axayê Êzdî, Dilşah Xanimê de bûye. Bi giranî kesên li dij berjewendiyên gelê herêmê, kesên zordestî li jin û zarokan bikirina û mafên wan nas nekirana, ji çi gelî û bawerîyê diba, bila biba, digirtin û dikirin vê zîndanê. Hetanî tobe nekirina xwe sererast nekirina, ew bernedidan. A dad û hiqûq ev e. Li nêzîkî gundê Qubika nakropolek heye, yanî goristaneke kevn heye, di nava goristanê de du kumbetên nehnişkî hene. Mixabin lewhayên wan ên nivîsandî nînin, an jî wenda ne, nayê zanîn li ku ne. Di hin agahîyên nivîsandî de tê gotin ku ji sedsala 17an maye. Di nava gel de jî tê gotin ku ev kumbet jî ji dema Kok Axayê Êzdî mane. Dibe kumbet li ser gorên kalik, bav û dêya Kok Axayê Êzdî jî hatibe lêkirin. Mixabin ku kes lê xwedî dernakeve, lema yek hima hima bi pirranî rûxîyaye, yek jî di rewşeke gelek xirab de ye.

Belê ji dîroka veşartî rûpeleke bibîranîna bi agahîyên kêm, lê hêja. Ez hêvî dikim ku dîrokzan û lêkolînerên gelê me, xwerû jî yên gelê me yê êzdî berê xwe bidin vê mîrîtîya qedîm û birûmet, rastîya wê derxin û peşkêşî gelê me bikin.

Riataza

XEMSARIYA VÎNÊ

Hisên Mislim Ebas

Dêşim dikim hewar
Bar dike xweşî ji war
Careke din êş dibe bar
Êş bi êş dikim barbar
Ax ! Tu çi belengaz ey giyan
Êrêş dike can bi bivir û tevran
Diwestîne ji haldixîne can
Çal û çepelê xwedî veheran
Mîna neyaran dibe dijminê can
Ax ! Tu çi belengaz ey giyan
Çep digere dem û dewran
Bi dawî dibin xwestekê bi mehan
Ji ciwan xuyanê dikim mîna kalan
Hew dibe nema dikarim bidrûm birînan
Ax ! Tu çi belengaz ey giyan
Şev dîsa li min zîz dibe
Ruwê min bê zar dibe
Bîranîn li pê hev rêz dibe
Her dem bi qêrîn, ahîn dibe
Ax ! Tu çi belengaz ey giyan
Gav li pê gavan davêjin û her biêş in
Navbera gav û gavênin sal û mehên dirêj in
Şens tune temen qurmiçî pir biçûk in
Hilgirt li ser mil barekî giran ne li gorî min
Ax ! Tu çi belengaz ey giyan
Ji ciwan kalemêr xuya dikim
Ji xwedî hêz pişte xûz dibim
Ji kêfxweş pir xemgîn dibim
Ji hizkir gelekî bê şens dibim
Ax ! Tu çi belengaz ey giyan
Çi bikim nikarim tev bilivim
Bang dikim qêrîn dikim
Şifakirinê daxwaz dikim
Êşan ji xwe dûr dikim
Ax! Tu çi belengaz ey giyan

STRANA MIRINÊ

Mîr Celadet Elî Bedirxan

Piyana jiyana min hêj tejî û dagirtî şikiya
Emr û hestiyên min pê keserên giran heliya.
Hêstir û girîn, ax û zarîn,
Ji derdê mirinê re ne tu derman in.
Siha mirinê bi ser serê min de tê;
Saeta min a dawîn lêdide;
Mirininê li nêzîkî min kiriye;
Xuya ye; ez ê bibim mêvanê ax û qebrê
Ma ez çi bikim?
Tiştek li destê min nemaye
An girîn, an stran û dilxweşî.
Ez ê bistirêm !...
Ko hêj dest û tiliyên min,
ji darê tenbûra min hê sar ne bûne.
Ez ê bistirêm !...
Mirin min dixapîne û dilorîne;
Ez bûm, cîranê mirinê;
Dengê wê ê zîz û giran tê;
Û dikeve guhê min,
Gava saz dişkê ;
Teqîn jê tê ;
Mîna teqîna tifingekê.
Çira berî mirin û vemirandinê,
Bi şewq û lehba xurt dibiriqe;
Roj berî roavayî
Hîn mezintir û pehintir dibe.
Bi tenê em; însanê qels û reben
Li ber mirinê,
Hîn feqîr û belangaztir dibin,
rojên xwe ên borî tînin bîra xwe,
Û wan dihejmêrin;
Ax û ofa dikin û didin girî
Ma rojên borî çi ne?
Ma kengê hêjayî girîn û hêstir in?
Rojek e, dîsa rojek e;
Saetek e, dîsa saetek e;
Yê ko tê mîna şev û roja borî ye.
Carna êş û xebat û kêf û şahî;
Carana ax û of û girîn;
Carna di nav gul u gihê,
Carna di nav ax û herî;
Û dawî...
Şeva tarî bi ser me de tê.
Yên ko ji nezanî û timakariyxwe
Dest davêjin salên berî û rojên borî
Û wan roja di bîra xwe tînin
Destê xwe vedikin û parsekiyê dikin;
Wê bibînin
Emrê çûyî venagere;
rizqê çûyî na ye dewsê;
Wê seh bikin;
Hêviya wan vala ye û mirada wan bê xeyr e.
Jo bona min
Ko tu cara rehê xwe erdê ne da
Çûyîn; bê girîn û zehmet e;
Ez ê herim
Mîna pelekî sivik
Ko ba ji darê diweşîne
Ez ê herim bê ax û zarîn;
Bê Şîn û girîn.
Girîn û hêstir ji bona çi?
Ez ê herim!
Mîna ba û bablîsokê,
Mîna av û ronahiyê.
Xwedê dilê min
Li ser sindiyana jiyînê danî;
Û bigirane û zompên qehr û xweşiyê
Lê da.
Qehr û qîmeta saxiya min çi ye?
Dilê min ji dinyayê sar bûye;
Lê ez qedrê jiyîna xwe hêj digrim
Heta ko bikarim
Li ser rêka hêja bimirim;
Xwe bidim kuştin.
Şeva tarî bi ser min de tê.
Ez mêvanê gor û tirba me;
Lê ez ê bistirêm!
Ko hêj dest û tiliyên min,
ji darê tenbûra min sar ne bûne.
Ez ê bistirêm!....
Berî mirinê
Ax û zarîn, şîn û girîn ji bona çi?
Ez ê bistirêm!
Ko hêj dest û tiliyên min
Ji darê tenbûra min sar nebûne.
Ez ê bistirêm!
Strana azahî û serbestiya welatê xwe,
Û dengê stran û tenbûra min
Li çiya û zinara,
Li deşt û zozana;
Wê deng bide

www.selamdemocratic.com
selamdemocratic@gmail.com
partiya.asti

Aştî السلام

Rojnameyek sîyasî, civakî , çandî

Hejmar (109) Cotmeh 2025

MIZGÎN HESKO (2025 - 1973)

Roja çarşemê 1ê meha 10an 2025 helbestvana navdar ya xelka devera rojavayê Kurdistanê Mizgîn Hesko çû ber dilovanîya Xwedê. Xwedê wê bi rehm û mexfîreta xwe şad bike, cih û warê wê bihuşta berî û rengîn be. Mizgîn Xan tu yê timî li bîra me bî ... helbestvana navdar ya ji rojavayê Kurdistanê Mizgîn Hesko14 dîwanên helbestan dîyarî wêjeya kurdî kiribûn. Mizgînê li bajarê Bielefeldê yê Almanyayê xatirê xwe ji hezkirî û wêjeya kurdî xwest û ji nav me bar kir. Helbestvan Mizgîn Hesko sala 1973yan li bajarê Qamişloyê yê rojavayê Kurdistanê cara pêşîn çavên xwe li dinyayê vekirine û malbata wê nîştecihên bajarokê Tirbespîyê ne. Mizgîn ji sala 1992yan ve li Almanyayê rûniştibû û dayîka sê zarokan bû. Mizgîn Hesko helbesta xwe ya yekem piştî Kîmyabarana Helebceyê bi zimanê kurdî nivîsîbû. Mizgîn helbestvaneke şareza û çalak bû û timî tev li çalakîyên wêjeyî yên li diyasporayê dibû. Mizgînê ji bo xebat û keda xwe sala 2022yan Xelata Seydayê Tîrêj bi dest xwe ve anîbû. Wê zêdetirî 3 salan li dij penceşêrê têkoşîn kir û dema ku nexweş jî bû ji ziman, wêje û gelê xwe re xizmet dikir. Nivîskar û helbestvana kurd Mizgîn Hesko tebaxa par pirtûka xwe ya 14an weşandibû. Pirtûk bi navê “Ji Ristezara Elindê” ye û ji 129 rûpelan pêk tê. Mizgîn Hesko sala 2023yan jî 2 dîwanên nû belav kiribûn.

Şahîya salvegera 8emîn a rizgarkirina Reqayê pêk hat

Xwişk û Birayên Hêja! Ev demek e ku beroşa Rojhilata Navîn bi navê SÛRIYAyê dixaşe, hin caran dikele û difûre jî. Lê wê bi xweşî encam bibe. Lê Medyaya Kurdî, ya Tirkî û bi giştî ya cîhana Rojavayî gewrîyê li xwe diqetînin û hema bêje her roj, her saet behsa Sûrîyayê dikin û her yek ji wan li gor vîn û sûda xwe dipeyive, dinivîse û şirove dike. Lê ev rastî heye ku yan ew naxwazin rastîya naveroka projeya Rojhelata Navîn eşkere bikin an jî dilê wan naxwaze ku rastîya wê bibêjin. Îro dewletek bi navê ”Sûrîya”yê tune û berê jî tune bû. Navê wirê Herêma Şamê bû (Bîladuş´Şam). Ev nav jî wek yê BEXDA û ENGÛRIYAyê, peyveke kurdî ye. Bê guman niha hêza herêmê durzî û ya elewîyan, herweha rojavayê Kurdistanê jî, ji wan çend kesên ku niha li Şamê bi navê HIKÛMETê li ser kar in xurttir, bihêztir û birêxistintir in. Îcar ji bo ku edet cihê xwe bibîne, her kes dibêje HIKÛMETA SÛRIYAyê ... Ew biryarên ku sala 1991ê li Kopenakê hatine girtin, piştre jî ew projeya ku sala 1999an ji bo Rojhilata Navê hatiye çêkirin, piştre jî grûpek meriv wek ”Hikûmeta Sûrîyayê” hinartine Şamê,

bê guman EW PROJE WÊ TÊKEVE REWACÊ, hem jî ji tîpa A-yê hetanî Z-yê herf bi hertf wê sererast bibin. Îcar bila kesên me zêde nekevin tavil û metirsîyan. Xwedayê dilovan wê bi elba mezin bide kurdan. Bi xêra wan wê ڕزگاربوون û ئازادی, وileh û hindikahبyên dî jî bigîjin felatê. Xwedayê mezin a xêrê ji bo welat û neteweyê me bike.

Koreya Bakur moşekên balîstîk avêtin Deryaya Japonyayê

Koreya Başûr dîyar kir ku Koreya Bakur berî çen rojan, wate berî serdana Serokê Amerîkayê Donald Trump gelek moşekên balîstîk ên menzîla kurt ber bi Deryaya Japonyayê ve avêtine. Li gor zanyarîyên heyî tê gotin ku moşek bi qasî 350 kîlometreyan ber bi Deryaya Japonyayê ve çûne, lê tam nehatiye zanîn ka ew li deryayê ketine yan na. Serokê Amerîkayê Donald Trump, ku berîya Civîna Hevkarîya Aborî ya Asya-Pasîfîkê ya ku ji 31ê Cotmehê heta 1ê Mijdarê tê lidarxistin, serdana Seulê dike, tê payîn ku bi Serokê Koreya Başûr Lee Jae Myung re bicive. Medyaya Koreya Başûr berî çend rojan ji serdana Trump a Koreya Başûr, bal bir ser avêtina moşekên balîstîk ên Koreya Bakur. Koreya Başûr

di 19ê Hezîranê de ragihand ku Koreya Bakur zêdetirî 10 moşek bi avêjerên moşekan ên dûravêtî avêtine Deryaya Zer.

Şêx Mirşid El-Xeznewî tûşî qezyeke trafîkê bû

Roja duşemê 13.10.2025 alim olî Şêx Mirşid El-Xeznewî li welatê Norwec7ê di otombîlê de rastî qezayeke tarfîkê hat. Rewşa Şêx Mirşid baş e, lawê tûşî hin ziraran hatibû, ew jî rakirin nexweşxaneyê. Xeznewî piştî ku qeza pêk hat peyamek belav kir û tê de wiha got: “Spas bû Xwedê em di qezayeke mezin a trafîkê re derbas bûn, lê bi litf û kerema Xwedê û diayên we em bê zirar derketin. Em spasîya xwe ya dilsozane nîşan didin ji bo heval û hezkirîyên ku li me pirsîn û rewşa me taqî kirin. Piştgirîya we di van demên dijwar de wekî melhemekê bû. Xwedê we biparêze.”

Hêzên Şamê êrîşî Şêx Meqsûd û Eşrefîyê kir

Roja 6ê meha 10an 2025 Hikûmeta Veguhêz a Sûrîyayê tevahî rêyên ku Taxên Şêx Meqsûd û Eşrefîyê bi taxên din ên Helebê ve girê didin girtin, her wiha çekên giran li dora her du taxên ku tevahî nîştecihên wan kurd in, bi cih kirin. Nîştecihên her du taxan li hember dorpêçê herikîn qadan û bi berzkirina dirûşmeyên em Ceneral Mezlûm Ebdî û QSDyê dixwzin meşîyan. Hêzên girêdayî Hikûmeta Veguhêz a Sûrîyayê bi çekên lûledirêj gule li ser kesên ku ji bo protestokirina êrîşan derketibûn kolanan barandin. Bi guleyên rastîn û tankan êrîş kirin, hat ragihandin ku di encama êrîşê de şehîd û birîndar hene. Piştî ku hêzên Hikûmeta Veguhêz a Sûrîyayê êrîşî gelê Taxên Şêx Meqsûd û Eşrefîyê kir, Hêzên Ewlekarîya Hundirîn ên her du taxan ji bo parastina sivîlan bersivên tund dan êrîşkeran.

MSD: Ev hilbijartin îradeya sûrîyayîyan temsîl nakin

Hikumeta Demkî ya Sûrîyayê li 11 bajarên di bin destê wê de hilbijartin li dar xistin. Li van deran li 50 cihên hilbijartinê Hilbijartina Giştî ya Meclisê li dar ket. Reqa, Hesekê û Kobanî ku di bin destê Birêveberîya Xweser de ne û li Swêdayê hilbijartin li dar neketin. Hikumeta Demkî bi vê hilbijartinê 119 mebûs dîyar kirin. Hikumeta Demkî ya Sûrîyayê ya di bin destê Ahmed Şara de biryar daye ku ji bo 140 kursîyan hilbijartin li dar bikeve. Vê hikumeta ku kurd wê hê qebûl nakin biryar daye ku 21 kursîyên din ji bo van cihên hilbijartin lê nebûye ye. Berdevkê Komîteya Hilbijartinê ya Bilind Nevvar Necme li Şamê daxuyanî da çapemeniyê. Va ye ji vê daxuyanî çend agahî:

- Di hilbijartina îro de 119 mebûs hatine hilbijartin.
- Li Kobanî*, Hesekê, Reqa û Swêdayê piştî çareserîya sîyasî çêbe dê hilbijartin li dar bikevin.
- Ji mebûsên hatine hilbijartin 6 jê jin in.
- Ji mebûsan du xiristiyan in.
- Ji sêyan yek mebûsan wê Serokomar Ahmed Xara tayîn bike ku ev ji heyeta hilbijêr serbixwe ye. Li gor biryarê ji bilî mebûsên hatine hilbijartin, Şara wê 70 kesên din wekî mebûs tayîn bike û bişîne meclisê.
- Li gor encamê, li Helebê 30, li Şamê 10, li çoltera Şamê 12, li Himsê 12, li Hemayê 12, li Lazkîyeyê 10, li Tartusê 2, li Dêra Zorê 10, li Îdlibê 12, li Derayê 6 û Kuneytrayê 3 mebûs hatine hilbijartin.
- Şara dema 70 kesên din dîyar bike, hejmara mebûsên li Meclisa Sûrîyayê wê bibe 199.

MSD: Ev hilbijartin îradeya sûrîyayîyan temsîl nake

Li alîyê din Meclisa Sûrîyaya Demokratîk (MSD) bi daxuyanîyeke nivîskî helwesta xwe ya li hember “hilbijartinên parlamentoyê” yên hikumeta demkî ya Sûrîyayê nîşan da. MSDyê got ev hilbijartin îradeya sûrîyeyiyan temsîl nake, di heman demê de nûnertîya tevahîya herêman û pêkhateyên li welêt nake. MSDyê got: “Ev hilbijartin ne layîqî dîroka resen ya Sûrîyayê ne. Ne jî layîqî fedekarîyên gelê wê ye ji bo avakirina Sûrîyayeke li ser esasî demokasî, azadî û hevbeşîya rasteqîn tê dikoşe.”

*Wî wekî “Eynul Ereb” bi nav kir. Li gor zagona berê ya Sûrîyayê Kobanî bi Helebê ve girêdayî bû. |Diyarname